مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع١٢ ص ص: ٦٧- ١٠١ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-12.3

فلسفة الأصل النّحويّ

دراسة تحليليّة مقارنة

د. توفيق بن زايد محمّد الفهمي
الأستاذ المساعد بقسم الثّقافة الإسلاميّة والمهارات اللغويّة
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة- جامعة الملك عبد العزيز- فرع رابغ

مستخلص. نظريّة الأصل عبارة عن كيان منفصل بين الثّنائيّات، لها ملامحها وأبعادها الخاصّة، أو لنقل: لها خصائص عليا تجريديّة؛ تنطبق على جزئيّات لا حصر لها، وفي طريق الوصول إلى إدراك مؤصَّل لفلسفة الأصل النّحويّ كانت عمليّة تجريد ثنائيّة الأصل والفرع الحقيقيّ ضرورة لنجاح هذه الدّراسة المقارنة، ومعرفة نقاط التّماسّ بين الأصليْن: العقليّ، والنّحويّ، وهل حصل اجترار من النّحويّ لهذا المنجز العقليّ بحذافيره، أم إنّه في استعانته بهذه النّظريّة قام بعمل ما يلزم من تعديلات عليها حتى ترعى خصوصيّته الفنّيّة؟
الكلمات المفتاحيّة: أصل- فرع- كثرة- قلّة- مشاكَلة- حقيقة- مجاز- نظريّة- مقارنة- نحو.

المقدمة

من أكبر العقبات التي تقع على طريق نظريّة الأصل: أنّه لم تُعَلَّمْ أبعاد هذه النّظريّة، أو خصائصها التّجريديّة العُليا؛ لنستطيع بموجبها تقييم العلاقات – أوجه المناسبة – بين المفاهيم الثّنائيّة الوظيفيّة المنضوية تحت غطاء الأصل والفرع كالكثرة والقلّة مثلا، ولم كانت هذه المفاهيم جديرة بحملها للقب: الأصل والفرع؟

وبناء على هذه الإشكاليّة غير المعلَّمة سيظلّ السّؤال مطروحا؛ ينتظر إجابة حاسمة لتكشف لنا عن المعايير التي ينبغي توفّرها في الثّنائيّات التي يُراد إلصاقها بهذه النّظريّة، وهل ما تمّ إلحاقه بها كان

على سبيل الحقيقة أم المجاز أم الخطأ المحض في توهّم نشوب علاقة الفرع بالأصل؟

فالنّحو كان ولا يزال ميدانا يحفل بكثير من المفاهيم التي تحمل لقب الأصل؛ فالمقيس عليه أصل[١]، والدّليل أصل[٢]، والكثرة أصل[٣]، والقاعدة أصل[٤]، والحكم أصل[٥]، واستصحاب الحال أصل[٦]، وعدم التّقدير أصل[٧]، والبناء أصل[٨]، والتّنكير أصل[٩]، والتّذكير أصل[١٠]، والقياس أصل[١١]، والجذر أصل[١٢]، والحدّ أصل[١٣].....

وعلى قدر هذا الإسراف في التّأصيل كان لا بد من توقّع المجازفة غير المحسوبة في توهّم أصليّة ما لا تنطبق عليه خصائص النظريّة؛ فيذكر بعض المحتجّين لأصليّة الفعل أمام المصدر: (أنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله؛ ألا ترى أنّك تقول: (قاوَم قِواما)؛ فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول: (قامَ قياما)؛ فيعتلّ لاعتلاله؛ فلمّا صحّ لصحّته، واعتلّ لاعتلاله: دلّ على أنّه فرع عليه)[١٤].

(١) : لمع الأدلّة ٩٣.
(٢) : جاء في الاقتراح ٢١: (أصول النّحو: علم يبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجماليّة).
(٣) : يقول سيبويه في الكتاب ١|١١٧: (فأمّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعِل).
(٤) : نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي ٩١.
(٥) : الأصول في كتاب سيبويه ٩.
(٦) : كونه مدرجا في جملة الأدلّة النّحويّة في علم أصول النّحو.
(٧) : شرح التّسهيل لابن مالك ٢|٣٧٣.
(٨) : مسائل خلافيّة في النّحو ١١٣.
(٩) : همع الهوامع ١|٢١٩.
(١٠) : البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث ٦٥.
(١١) : كونه من أدلّة النّحو الإجماليّة؛ التي تكوّن علم أصول النّحو.
(١٢) : الأصول في كتاب سيبويه ١٤.
(١٣) : السّابق ١٨.
(١٤) : الإنصاف ١|٢٣٥-٢٣٦.

فيردّ الأنباري التّوهّم في هذا الحِجاج بقوله: (إنّما صحّ لصحّته، واعتلّ لاعتلاله؛ طلبا للتّشاكل؛ وذلك لا يدلّ على الأصليّة والفرعيّة)[١٥].

ونفهم من كلامه هذا أنّ علاقة (المُشاكلة) بين شيئين: لا يصحّ إدراجها في جملة الثّنائيّات التي تنسج إيقاع نظريّة الأصل والفرع في الميدان النّحويّ.

إذن: لم أُقصيَت المشاكلة عن لمح علاقة الفرع بالأصل عند النّحويّ؟ وما المعيار الذي يوزن به النّحويّ الثّنائيّات التي تندرج في علاقة الفرع بالأصل، وتلك التي لا تندرج؟ ومن قبل ذلك: ما هي الخصائص التّجريديّة العليا التي ينبغي توافرها في النّظريّة حتى تستوعبها الثّنائيّات التي تندرج تحتها؟

والإجابة عمّا سبق تحتّم على هذه الدّراسة الدّخول في طوْريْن تحليليّيْن:

الطّور الأوّل: الدّراسة الوصفيّة:

تقوم برسم الخصائص العامّة لنظريّة الأصل بكلّيّتها؛ مستعينة في ذلك بعلميْ: المعجم والمنطق؛ فوقع المبحث الأوّل من هذه الدّراسة على تحقيق هذه الغاية تحت عنوان: (نظريّة الأصل في المعجم؛ دراسة وصفيّة تحليليّة).

واقتصرت في عنونة المبحث الأوّل على المعجم دون المنطق؛ لأنّه –المعجم– بدوره سيحثّ إلى ضرورة الاضطلاع بالمنطق في سبيل اكتمال البناء النّظريّ لمقولة: الأصل والفرع؛ فجاءت موضوعات

(١٥) : ١|٢٣٩.

هذا المبحث على خطّة البناء النّظريّ التّالية:

- الأصل والفرع في المعجم.
- الحِجاج للبناء النّظريّ.
- الخصائص النّظريّة لمقولة الأصل والفرع.
- العبور بالمعنى اللغويّ في أصول الفقه.

الطّوْر الثّاني: الدّراسة المقارنة:

قمت فيها بتحرير صورة الأصل النّحويّ حتّى أقارنها بالأصل المعجميّ؛ فرسمت الأصل النّحويّ في إطاريْن عامّيْن؛ ينزاح إليهما كلّ صور الأصل النّحويّ؛ هما:

- الأصل الكمّيّ: يقوم في جوهره على رعاية ثنائيّة: الكثرة والقلّة؛ لأنّهما المعيار في عمليّة الطّرد والتّعميم للأحكام النّحويّة.
- والأصل النّوعيّ: يتشكّل من الملاحظات التّاريخيّة التي تضع الاستعمالات النّحويّة في طوريْن متّصليْن: سابق، ولاحق؛ كما يحصل في مناقشة النّحويّ لحروف المعاني من حيث البساطة والتّركيب؛ مثل قولهم: إنّ (السّين) مقتطعة من (سوْفَ).

وبناء على هذا الرّسم الإجماليّ وقعت المقارنة بالأصل المعجميّ مع الصّورتيْن الكلّيّتيْن للأصل النّحويّ؛ وهما: أصل الكثرة، والأصل التّاريخيّ.

وبعد أن رسمت الصّورة الكلّيّة للأصل النّحويّ– حاولت الابتعاد بهذه القراءة عن الجزئيّات؛ إذ قامت بها الأبحاث المتّجهة إلى دراسة نظريّة الأصل النّحويّ، فأفرزَت كشفا بالمعاني التي يستعملها النّحويّ عندما يسمّي بالأصل؛ فكان السّؤال المنوط بي الإجابة عنه هنا– لا يقع تحت مضمون: (ما الأصل؟)، إنّما: (لماذا الأصل؟).

والإجابة عنه لا تكون إلا من طريق حمل الجزئيّ على الكلّيّ؛ وأعني منه: النّظر إلى الوسيلة من خلال الغاية، أو النّظر إلى المنهج على ضوء مقاصده؛ وهذه النّظرة الشّموليّة كفيلة بالإجابة عن سؤاليْ (لماذا)؛ اللذيْن أترصّدهما في هذا المبحث:

- لماذا توسّل النّحويّ بنظريّة الأصل؟
- ولماذا لا تدلّ المشاكلة على الأصليّة والفرعيّة؟

فوقعت موضوعات المبحث الثّاني تحت عنوان: (نظريّة الأصل في النّحو؛ دراسة تحليليّة مقارنة)، على النّحو التّالي:

- أصل الكثرة.
- الأصل التّاريخيّ.
- دلالة المشاكلة على الأصليّة والفرعيّة.

ولمّا كانت القراءة في نظريّة الأصل تحثّ على الاضطلاع بالمسار الكلّيّ والشّموليّ– جاءت تحلية وسم هذه الدّراسة بـ (فلسفة الأصل النّحويّ؛ دراسة تحليليّة مقارنة)؛ لأنّ موضوعها: البحث في الكلّيّات؛ كما هو الشّأن في موضوع فلسفة العلم بعمومها.

المبحث الأوّل: نظريّة الأصل في المعجم؛ دراسة وصفيّة تحليليّة

الأصل والفرع في المعجم

يقول الفيّوميّ: (أصل الشّيء: أسفله، وأساس الحائط: أصله، واستأصل الشيء: ثبت أصله،

وقوي، ثم كثر؛ حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه؛ فالأب أصل للولد، والنّهر أصل للجدول، والجمع: أصول، وأَصُل النّسب –بالضّم–ّ أصالة: شَرُف؛ فهو أصيل مثل: كريم، وأصّلته تأصيلا: جعلت له أصلا ثابتا يبنى عليه، وقولهم: لا أصل له ولا فصل؛ قال الكسائي: الأصل الحَسَب، والفصل: النَّسب، وقال ابن الأعرابي: الأصل العقل)(١٦).

وفي كتاب (الإفصاح): (أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه، ومَنشؤه الذي ينبُت منه، وقيل: أَصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه؛ فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمع: أُصول)(١٧).

نلاحظ أنّ المعجم قد تعامل مع تفسير لفظة الأصل بوصف كلّيّ يقابل التّجريدات الفنّيّة؛ التي يصطلح عليها أهل اختصاص ما؛ بمعنى: أنّ المعجم يقدّم تفسيرا جامعا مانعا؛ بحيث نستطيع ومن خلاله أن نشتبك مع نظريّة الأصل؛ لا على مستوى المعنى المفرد للفظة (الأصل)، إنّما على مستوى المعنى الفنّيّ؛ الذي من خصائصه: أنّه ينطبق على كثير من الجزئيّات تحته.

فالمعجم لم يقل لنا إن الأصل هو: الحائط، والأب، والنّهر، والحَسَب، والعقل؛ كما تجري العادة بوضع المعنى المفرد بإزاء اللفظة المفردة.

إنّما تعامل مع اللفظة على مستوى التّركيب الذّهنيّ لثنائيّة الأصل والفرع؛ فقدّم إلينا تعريفا، وليس مجرّد بيان مفرد للفظة مفردة، ولو عُدتَ بالنّظر إلى ما ذكره صاحب (الإفصاح)؛ لوجدتَه قد جرّد خصائص الأصل النّظريّة أوّلا؛ لمّا قال: (أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه، ومَنشؤه الذي ينبُت منه، وقيل: أَصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه)، ثمّ علَّمَ –من العلامة– على الأمثلة الجزئيّة التي تنطبق عليها تلك الخصائص التّجريديّة العُليا؛ فـ (الأب أصل للولد، والنّهر أصل للجدول).

ولأجل ذلك قمتُ باعتماد المعجم في الكشف عن فلسفة نظريّة (الأصل في مقابل الفرع)، ثمّ مقارنتها مع تلك الإطلاقات في المجال النّحويّ؛ لاستنتاج غاية النّحويّ من تأطير الثّنائيّات بعلاقة الأصل والفرع؛ وهل كان الرّبط فيما بينها خالصا إلى الحقيقة، أم على سبيل الاستعمال المجازيّ، أم متوهِّما قيام علاقةٍ؛ لم تقم من أساسها –أي: خطأً–؟

الحِجاج للبناء النّظريّ

من الملامح العامّة التي يؤدّيها البحث المعجميّ: هو النّظر في الاستعمالات الاجتماعيّة؛ التي تعيّن المدلولات الذّهنيّة –المعاني– لدوالّها الحسّيّة –الألفاظ– على سبيل الحقيقة، ولن أكون مجازفا إن افترضت أنّ المعجم غير مسؤول عن تصنيف المعنى المجازيّ؛ فتلك مهمّة اختُصّ بها علم البيان؛ وهي: النّظر في العلاقات والقرائن بين الألفاظ ومدلولاتها في سياق معيّن، ويشاركه أيضا علم أصول الفقه –انظر: مبحث دلالات الألفاظ–، فلا

(١٦) : المصباح المنير، وانظر: لسان العرب، والقاموس المحيط: مادّة (أ ص ل).
(١٧) : الإفصاح في فقه اللغة ١|٣٠٩.

تطمعْ أن تقع عينك على معنى: (الرّجل الشّجاع)، تحت بند لفظة: (الأسد) في أيّ معجم، وإن حصل ذلك فلا يكون أكثر من إشارة عابرة؛ تُعَدّ خروجا على مبادئ العلم نفسه.

فالمعجم: قائمة؛ تسرِد المعاني العُرفيّة قُبالة ألفاظها على سبيل الحقيقة عادة، وفي الغالب: هذا ما لن ننتظر سواه من المعجم التّقليديّ؛ في مقابل: معاجم مصطلحات الفنون –مثلا–.

إذن: عندما أستعين بالمعجم في الكشف عن خصائص نظريّة الأصل– سيكون هذا الكشف حقيقيّا؛ لامتثال المعجم للمعنى الحقيقيّ، دون المجازيّ.

وأيضا عندما أستعين بالمعجم في الكشف عن خصائص نظريّة الأصل– كان الأمر أشبه بالوقوع على ثغرة في نظامه المنهجيّ؛ بمعنى: أنّ هذه الدّراسة تلتقي مع المعجم شكلا – لوروده على موضوعها–، لا مضمونا؛ فالسّؤال: أين يقع مضمون هذه الدّراسة؟

لو عدنا إلى تعريف الأصل الذي ذكره صاحب (الإفصاح)؛ لمّا يقول: (أَصل كلّ شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه)، وتوقّفنا عند مدلولَيْن هامّيْن؛ هما:

– أصل كلّ شيء.

– ما يستند وجود ذلك الشّيء إليه.

سنجد هذه الكلمات المفتاحيّة: (كلّ، وجود، شيء)، وأوّل انطباع ستخلّفه هذه الألفاظ مجتمعة أنّها تنتمي أقرب شيء إلى الحقل الفلسفيّ؛ الذي موضوعه: هو البحث في الكُلِّيّات، وميدانه: هو الوجود، ومنهجه: التّأمّل في الشّيء، وغايته: الوصول إلى كُنه الشّيء وحقيقته[١٨].

ولكي أركّب تحليلا منصفا لخصائص الأصل بناء على تردّده بين الفلسفة والمعجم– كان لا بدّ من المزاوجة بينهما في التّأطير النّظريّ؛ فرُحْت أستخرج من المعجم المثالات الحسّيّة أو الأشياء التي تحمل الصّفات الحقيقيّة لثنائيّة الأصل والفرع؛ كالنّهر والجدول، والوالد والولد، والحائط والأساس، وجذور الشّجرة وأغصانها؛ حتّى أنتقل بها من الحسّ إلى الذّهن.

ثمّ ذهبت بهذه المثالات إلى الفرع الفلسفيّ الذي يشتغل على تقنين المدرَكات العامّة؛ وهو علم المنطق، وبدأت عمليّة التّجريد في عزل الخصائص عن الأشياء حتّى تتّخذ تلكم الخصائص صفة التّعميم.

وليس معنى ذلك أنّ المضمون يفرض إقصاء المعجم من لمح خصائص نظريّة الأصل، بل الأمر على العكس من ذلك؛ إذ سنجد فيه المثالات الحسّيّة التي تعبّر عن علاقة الفرع بالأصل، يضاف إلى ذلك ارتهان المعجم في التّعريف بالأصل والفرع إلى المعنى الكلّيّ، وليس الجزئيّ؛ الذي يقابل بين اللفظة المفردة والمعنى المفرد[١٩].

---

(١٨) : مقدّمة في الفلسفة العامّة ٢٥.

(١٩) : وابتناء على ذلك كانت حقيقة الأصل الذي أعالجه هو الأصل العقليّ أو الذّهنيّ، وستجدني أسمّيه في هذه الدّراسة أحيانا بـ: الأصل العقليّ، أو الأصل السّببيّ، أو الأصل الحقيقيّ، أمّا عن

وبدوري سأقوم بعزل هذه الخصائص عن الأشياء – المثالات –؛ وبما أنّ هذه الأشياء تفترِض أنّها ترسم حقيقة ثنائيّة الأصل والفرع– فسوف يكون تجريد تلك الخصائص يحمل الحقيقة ذاتها؛ لتكون هي المعيار الذي سأتوجّه به إلى مراقبة النّظريّة في المدوّنات النّحويّة، ومدى انسجامها مع غاية النّحويّ في تسمية الثّنائيّات الوظيفيّة بها.

الخصائص النّظريّة لمقولة الأصل والفرع

المعجم في تناوله لشرح قضيّة الأصل والفرع يستعمل نوعيْن من القوائم[٢٠]؛ هما:

١– القائمة الوصفيّة التّجريديّة: فيذكر في التّعريف الكلّيّ بنظريّة الأصل المسرودات التّالية:

– أصل الشّيء: أسفله، وفرعه: أعلاه.

– الأصل: ما يستند وجود الفرع إليه.

– أصل الشّيء: أساسه الذي يقوم عليه.

– أصل الشّيء: منشؤه الذي ينبت منه.

– استأصل الشّيء: ثبت أصله، وقوي، ثمّ كثُر.

– أصّلتُه تأصيلا: جعلتُ له أصلا ثابتا؛ يُبنى عليه.

٢– قائمة المثال الحسّيّ للوصف التّجريديّ: ويَعُدّ منها:

– أصل الشّجرة: جذورها، وفرعها: أغصانها.

– الوالد: أصل، والولد: فرع.

– النّهر: أصل، والجدول: فرع.

– أساس الحائط: أصل، والحائط نفسه: فرع.

والسّؤال: أين تكمن الخصائص الحقيقيّة لنظريّة الأصل تحت غطاء قائمتي: التّعريف، والمثال؟

والجواب عنه: أنّها تكمن في مجرّد الرّبط بين المثال والتّعريف؛ وبمجموع ما نستنتجه من هذه الرّوابط ستتحرّر الخصائص العليا – الحقيقيّة – لمقولة الأصل والفرع.

<u>**أوّلا: مركز الاتّصال – العلاقة –:**</u>

تشكِّل خصيصة العلاقة تحت غطاء الثّنائيّات من أيّ نوع كانت: نواة درس تلكم الثّنائيّات، وعلى غرار ثنائيّة الأصل والفرع؛ سأشير إلى نوع آخر من الثّنائيّات؛ وكيف رسمت خصيصة العلاقة أغلب موضوعات العلم الذي يدرس هذه الثّنائيّة؟

يقوم الدّرس البيانيّ في مجمله على معالجة ثنائيّة الحقيقة والمجاز، ويقرّر هذا الفرع من علم البلاغة تسمية موضوعاته على ضوء متابعة العلاقة الغالبة بين الثّنائيّتيْن؛ وهي علاقة المشابهة؛ فهذا باب للتّشبيه، وآخر للاستعارة؛ والتي هي في أساسها: تشبيه؛ حُذف أحد طرفيْه، ووجه الشّبه والأداة، وثالث: هو المجاز المرسل؛ يعرّف له البيانيّون بسلب علاقة المشابهة فيما بين طرفيْه؛ وهكذا يجري التّفريق بين موضوعات العلم من خلال متابعة العلاقة فحسب.

ولأجل تسمية العلاقة التي تربط الفرع بالأصل– سأستعين بقائمة الوصف التّجريديّ في المعجم لمّا يعرّف الأصل بأنّه:

تسميته بالأصل المعجميّ فلِكوْن المعجم يشكّل نقطة الانطلاق الأولى في تصوير البناء النّظريّ لمقولة الأصل والفرع.

(٢٠) : انظر مثلا: مادّة (أ ص ل) في: معجم مقاييس اللغة، وتهذيب اللغة، والمصباح المنير، ولسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط.

– ما يستند وجود الفرع إليه.
– أصل الشّيء: أساسه الذي يقوم عليه.
– أصل الشّيء: منشؤه الذي ينبت منه.

وهي تشير حصرا إلى ربط الفرع بالأصل من خلال علاقة السّببيّة؛ إذ يعرّف المناطقة السّبب بنفس تعريف الأصل الذي حواه المعجم؛ وهو: ما يكون وجود الشّيء موقوفا عليه[٢١]؛ وهذا التّعريف مساوٍ تماما لحدّ الأصل بأنّه: ما يستند وجود الفرع إليه.

وبناء عليه: يجوز لنا تسمية جهة الاتّصال في الأصل: بالسّبب، وفي الفرع: بالأثر، إلا أنّ التّسبيب هنا لا يدخل في عموم القانون الكونيّ –العقليّ– للسّببيّة؛ من أنّ كلّ حادث لا بدّ له من محدِث، أو: كلّ أثر لا بدّ له من سبب؛ فلا نَعقِد على مثال: النّجّار والكرسيّ، فنقول: إنّ النّجّار أصل لأنّه سبب، والكرسيّ فرع عنه لأنّه أثر؛ كون هذا المثال لا يمتثل لنظريّة الأصل امتثالا حقيقيّا، كما يحصل في أصليّة الوالد وتفرّع الولد.

وعلّة عدم الامتثال هذه أنّ نظريّة الأصل لها تسبيبها الخاصّ الذي يميّزها عن التّسبيب العامّ، حيث يشترط في علاقة الأثر بالسّبب تحت نظريّة الأصل: أن يكون مركز الاتّصال صالحا لمباشرة الأصل والفرع على السّواء؛ وهو ما يعرف بـ (الوصف المشترَك بين الطّرفيْن).

ثانيا: جهة الاتّصال – طرفيْ العلاقة –:

إنّ مجرّد ملاحظة أيّ رباط سببيّ من أيّ نوع كان: بين شيئيْن؛ يترتّب أحدهما على الآخر– سيجعلهما عُرضة لنقاش الأصل من الفرع فيهما؛ هذه قاعدة عامّة؛ تفسّر لنا طبيعة الإسراف في استحضار ثنائيّة الأصل والفرع في شتّى مجالات الفنون والعلوم المختلفة؛ وذلك لأنّ السّببيّة قانون كونيّ تُبنَى عليه المعارف والخبرات البشريّة؛ فلو قمنا بوضع زيد بإزاء عمرو – مثلا – قد ينشأ لدينا انطباع بأنّهما منفصلان ابتداءً؛ فهذا شخص، وذاك شخص آخر، ولكن بمجرّد استدعاء عنصر سببيّ يَصِل بينهما؛ كالولادة –مثلا –؛ سيمثّل عنصر الاتّصال هذا تسويغ طرح سؤال: أيّهما الأصل الذي يتفرّع عنه الثّاني؟

والإجابة عنه معلومة تواضعا: بأنّ المولِّد أو السّبب هو الوالد، والمولَّد أو الأثر هو الولد، وسنفترض في مثالنا هذا أنّ زيدا هو الوالد، وأنّ عمرا ولده.

ولو أردنا أن نجرّد هذا المثال لنقيسه على ثنائيّات لا حصر لها؛ تُعِين في تحليل ميكانيكيّة عمل الأصل والفرع سنجد أنّه يفرض خصيصتيْن هامّتيْن؛ تساعدنا على فهم أبعاد هذه النّظريّة:

الأولى: مركز الاتّصال: ويمثّله صفة الولادة في مثال زيد وعمرو.

والثّانية: جهة الاتّصال: ويمثّلها: في الأصل: والديّة زيد، وفي الفرع: ولديّة عمرو.

فيكون المُعطى التّجريديّ النّاتج عن المثاليْن:

مركز الاتّصال: ويشير إلى الوصف المشترَك بين الثّنائيّات؛ –التّسبيب الخاصّ–:

---

(٢١) : الكلّيات ٥٠٤.

فالوالد: أصل، والولد: فرع، ومركز الاتّصال: صفة الولادة.

والنّهر: أصل، والجدول: فرع، ومركز الاتّصال: عنصر الماء؛ فالنّهر من الماء، وكذلك الجدول.

وجذور الشّجرة: أصل، وأغصانها: فرع، ومركز الاتّصال: كونهما من شجرة واحدة.

وضوء الشّمس: أصل، وضوء القمر: فرع، ومركز الاتّصال: امتثالهما لعنصر مشترك بينهما؛ هو الضّوْء.

جهة الاتّصال: وتقوم برصد أثر العنصر المشترَك على طرفيْ الثّنائيّة؛ ففي جهة الأصل: نجده يتفاعل مع عنصر الولادة كسبب (والد)، وفي جهة الفرع: يتفاعل معه كأثر (ولده).

مثال آخر: (الشّمس والقمر): كانطباع أوّليّ سنفترض أنّهما منفصلان؛ هذا جِرم، وذاك جِرم آخر، لكن لو أدخلنا عنصر الضّوْء فيما بينهما لحصلنا على مركز اتّصال سببيّ خاصّ، ثمّ نبحث عن جهة الاتّصال التي تحرّر الفرع من الأصل؛ فنجد أنّ الشّمس تولّد الضّوء من ذاتها، والقمر يعكس الضّوء الصّادر عنها؛ فالشّمس أصل في الضّوء للقمر كما يزعم أصحاب أنموذج (مركزيّة الشّمس)؛ ليتكوّن عندنا المعطى التّالي:

- مركز الاتّصال: الضّوء (رباط سببيّ خاص: الوصف المشترك).
- جهة الاتّصال: الشّمس تتفاعل مع الضّوء كمولّد، والقمر يتفاعل معه كعاكس؛ فتكون جهة الاتّصال بينهما: التّوليد والانعكاس للضّوء؛ الأوّل: سبب، والثّاني: أثر.

<u>**ثالثا: الرّتبة (من السّبق إلى التّراخي):**</u>

تتحمّل علاقة السّببيّة رسم الخطّ الزّمنيّ بين طرفيْ الثّنائيّة، وما يهمّني في هذا السّياق ليس تعيين رتبة الفرع من الأصل؛ فهذه من البساطة بحيث يدركها كلّ فرد إدراكا بديهيّا، فالمغزى من الحديث عن الرّتبة إنما هو متابعة لتحليل خصائص النّظريّة على ضوْء معطيات المنطق والمعجم؛ التّجريديّة (الكلّيّة) والحسّيّة (الجزئيّة)؛ حتّى نقع على التّفسير الذي سوّغ لهذا الإدراك المشترك.

فالسّببيّة حكم عقليّ ينزاح بطبيعته إلى خانة الكلّيّات التي يتمحور حولها علم المنطق؛ والمنطق من العلوم العامّة؛ لأنّه يصدر عن العقل؛ ليبحث في القواعد المشتركة بين جميع حقول التّفكير الإنسانيّ.

وهذه السّببيّة تمدّنا بملاحظتيْن هامّتيْن على مستوى: تعيين رتبة الفرع من الأصل:

<u>الأولى: من السّبق إلى التّراخي</u>: جاء في تعريف الأصل أنّه: ما يستند وجود الفرع إليه؛ وهذا التّعريف يقضي بالضّرورة إلى سبق الأصل وجوديّا على الفرع، وتراخي الفرع عن الأصل؛ فرتبة الوالد قبل الولد، وجذور الشّجرة قبل أغصانها، وضوء الشّمس قبل انعكاسه على القمر....؛ وبهذا التّرتيب يتحقّق معنى: استناد الفرع إلى الأصل.

وأيضا من خلال التّعريف المعجمي للأصل يمكن أن نستنتج بعضا من السّمات الفارقة بين الأصل والفرع

بالنّظر إلى ثنائيّة الوجود والعدم:

– فمن سمات الفرع أنّه:

١– يلزم من وجوده وجود الأصل: لا بدّ لضوء القمر من وجود ضوء الشّمس.

٢– ولا يلزم من عدمه انعدام الأصل: انطفاء ضوء القمر لا يلزم منه انطفاء ضوء الشّمس.

– ومن سمات الأصل أنّه:

١– يلزم من عدمه انعدام الفرع: انطفاء ضوء الشّمس يلزم منه انطفاء ضوء القمر.

٢– ولا يلزم من وجوده وجود الفرع: فلا يلزم من إضاءة الشّمس وجود قمر عاكس لضوئها.

الثّانية: حكم الرّتبة: الرّتبة تحت غطاء نظريّة الأصل تلتزم حفظ موقع الفرع من الأصل، وتمنع أن يتقدّم الفرع على الأصل؛ لسببيْن بسيطيْن:

أحدهما: أنّ العلاقة بين الأصل والفرع هي: السّببيّة الخاصّة؛ والسّببيّة في عمومها– رباط عقليّ ضروريّ يجعل تقديم الطّرف الثّاني على الأوّل موقعا في مغالطة الدَّوْر؛ بحيث يصير الفرع سببا وأثرا في آن واحد؛ لأنّ الطّرف إن تقدم كان سببا، وإن تأخّر يصبح أثرا؛ فكلّ موقع ينتج معنى لازما؛ لا يسمح للمعنى الآخر بتخطّيه؛ حتّى لا ينفكّ الرّباط العقليّ بين الثّنائيّتيْن على وفق التّرتيب المذكور.

والثّاني: أنّ حركة الزّمن سابقة في الأصل، متراخية في الفرع، وتقديم الفرع مضرّ بملاحظة الحركة التّصاعديّة؛ لأنّه يفرز حركة مقلوبة في شريط الزّمن.

وهذان الضّرران (الدَّوْر، والقلب) كافيان للقول بوجوب حفظ رتبة الفرع من الأصل.

رابعا: الحالة (بين الثّبات والتّغيّر):

نرجع إلى كلام الفيّوميّ عندما يقلّب تصاريف لفظة الأصل؛ ليقول: (واستأصل الشيء: ثبت أصله...؛ حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه).

ولعلّه استنبط معنى الثّبات في الأصل من قول الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ}(٢٢).

إنّ تمييز حالة الأصل من الفرع يمدّنا برصد دقيق في إدراك الميكانيكيّة – الآليّة – التي تشغِّل نظريّة الأصل؛ وهذه الميكانيكيّة تقوم على مبدأيْ: التّجاذب والتّنافر؛ إذ لا بدّ أن ينجذب طرفا الثّنائيّة إلى مركز اتّصال سببيّ، وبمجرّد حدوث هذا الاتّصال تبدأ ميكانيكيّة التّنافر في العمل؛ من خلال جمعهما لأكبر قدر من الأضداد أو القيم الخلافيّة – الفوارق – التي تسهم في تميّز هذا عن ذاك.

ونلاحظ من خلال التّعريف والمثال السّابقيْن أنّ الأصل له سمة الثّبات النّسبيّ في مقابل سمة التّغيّر أو التّحوّل التي يمتاز بها الفرع كقيمة خلافيّة؛ ترسم له ملامحه الخاصّة؛ التي تُعِين على عدم الخلط بينه وبين الأصل.

وما أعنيه من نسبيّة ثبات الأصل في مقابل التغيّر في الفرع– يشرحه مثال الوالد والولد: فالوالد لا يكون

(٢٢) : سورة إبراهيم ٢٤.

إلا واحدا، والولد قد يكون واحدا، وقد يتعدّد – يتغيّر –، وقد لا يكون؛ وليس معنى ذلك أنّ فردانيّة الولد –مثلا– تحثّنا إلى اعتباره أصلا، لم يتفرّع عن والده، إنّما يمتاز الفرع عن الأصل بامتلاكه قابليّة التغيّر أو التّعدّد، والتي تسوّغ لنا تسمية الولد فرعا –وإن كان واحدا كوالده–؛ لأنّه يقبل التّعدّد من حيث المبدأ.

ولو أردنا تفسير معنى الثّبات من التّحوّل أو التغيّر تفسيرا حقيقيّا من داخل نظريّة الأصل سنجد أنّ الثّبات والتّغيّر في مواجهة صريحة أمام معنى الإفراد وقابليّة التّعدّد؛ فالشّمس واحدة والأقمار العاكسة لضوئها قد تتعدّد، والنّهر واحد والجدول قد يصير جداولا، وأساس الحائط واحد، وقد يتفرّع عنه الحائط والسّقف والسّطح...، وجذور الشّجرة تأخذ شكلا واحدا في مقابل التّنوّع أو التّعدّد فيما تفرّع منها؛ كالجذع والأغصان والأوراق والزّهر والثّمار.

خامسا: مبدأ العلاقة:

في المعجم: مبدأ الشّيء: أوّله[٢٣]، وهذه الأوّليّة التي تعتنقها لفظة (المبدأ) هي ما يحتّم علينا تفكيك علاقة الفرع بالأصل؛ لنصل بها إلى نقطة الانطلاق الأولى، والتي على ضوئها قام بنيان الأصل والفرع متميّزا غاية التّميّز، ومنحازا إلى جمهرة من الخصائص؛ التي ترسم كيان النّظريّة.

والتّنقيب في المبدأ هو حفر للوصول إلى الأساس المعرفي البسيط؛ الذي ألجأ الذّهن إلى خلْق نظريّة الأصل بأبعادها وتعقيداتها المركّبة؛ إذ يعرّف الكفوي في الكلّيّات للمبادئ بأنّها: المقدّمات التي تنتهي إليها الأدلّة والحجج من الضّروريّات والمسلّمات[٢٤].

ولو عدنا إلى السّمات الفارقة بين الأصل والفرع بالنّظر إلى ثنائيّة الوجود والعدم– لوجدنا أنّ الفرع يلزم من وجوده وجود الأصل، وأنّ الأصل لا يلزم من وجوده وجود الفرع، كما أنّ الفرع لا يلزم من عدمه انعدام الأصل، وليس الأصل كذلك، وسنرى بوضوح أنّ الفرع هو مناط خلْق الرّباط السّببيّ فيما بين الأصل والفرع، وهو نفسه الذي دعا الأصل إلى الانضمام إليه تحت شعار ثنائيّة الأصل والفرع؛ إذ لا يتحقّق وجوده إلا من خلال الأصل، وبالتّركّب مع الأصل؛ لأنّه وببساطة: محتاج بذاته إلى الأصل احتياجا ضروريّا حتّى يحقّق وجوده:

– فالقمر محتاج بذاته إلى الشّمس حتّى ينير.
– والجدول محتاج بذاته إلى النّهر حتّى يتفرّع.
– والجدار محتاج بذاته إلى الأساس حتّى يقوم.

فنظريّة الأصل قائمة في أساسها على مبدأ: الاحتياج الضّروريّ في الفرع؛ والذي بموجبه قامت الثّنائيّة بين الأصل والفرع، معقودة بالرّباط السببيّ الخاصّ.

ومن المثالات الحسّيّة على قيام الفرع على مبدأ الضّرورة، دون الأصل: أنّ الولد لا ينعقد معه الذّهن على تصوّره من غير والد ابتداء؛ فعُدَّت من المعجزات ميلاد المسيح –عليه السّلام– من غير

---

(٢٣) : المعجم الوسيط، مادّة (ب د أ).

(٢٤) : ٢٤٥.

أب، وخلْق آدم –عليه السّلام– من غير ولادة، ولم يُعدّ انتفاء الولد من المعجزات، بل الممكنات؛ لأنّه يحصل لما يصلح منه الولادة ألا يُرزَق الولد؛ ولأجل ذلك كان مبدأ العلاقة تحت نظرية الأصل: هي الاحتياج في الفرع؛ لأنّه من الضّروريّات؛ إذ إنّه مرتهن في وجوده إلى الأصل، وليس كذلك الأصل؛ والضرّورات هي من تقوم بخلْق المبدأ، كما أشار إلى ذلك الكفويّ في تعريفه السّابق.

جدولة الخصائص

نظريّة الأصل عبارة عن كيان منفصل بين الثّنائيّات، لها ملامحها وأبعادها الخاصّة، أو لنقل: لها خصائص عليا تجريديّة؛ تنطبق على جزئيّات لا حصر لها، وفي طريق الوصول إلى إدراك مؤصَّل لفلسفة الأصل النّحويّ كانت عمليّة تجريد ثنائيّة الأصل والفرع الحقيقيّ ضرورة لنجاح هذه الدّراسة المقارنة، ومعرفة نقاط التّماسّ بين الأصليْن: العقليّ، والنّحويّ، وهل حصل اجترار من النّحويّ لهذا المنجز العقليّ بحذافيره، أم إنّه في استعانته بهذه النّظريّة قام بعمل ما يلزم من تعديلات عليها حتى ترعى خصوصيّته الفنّيّة؟

وخلاصة الوصف التّحليليّ النّظريّ في هذا المبحث– تقود إلى نحت التّصوّر الشّامل للهويّة الحقيقيّة التي تعبِّر عنها نظريّة الأصل في الجدولة التّالية[٢٥]:

وسيمكّننا إبراز الخصائص الحقيقيّة لنظريّة الأصل من الحكم بها على الثّنائيّات المدرجة تحتها، بحيث إذا تطابقت هذه الثّنائيّات مع خصائص الأصل سيكون الإدراج حقيقيّا، وإن وقع أيّ اختلاف مع أيّ خصيصة تعتنقها النّظريّة سيكون الإدراج مجازيّا، علاقته المشابهة.

الثّنائيّة	المبدأ	مركز الاتّصال	جهة الاتّصال	الرّتبة	الحالة
الأصل	×	السّببيّة الخاصّة	سبب	السّبق	الثّبات
الفرع	الاحتياج	=	أثر	التّراخي	التّغيّر

فلو تأمّلنا –مثلا– في عبارة: (الخالق أصل بقيّة الموجودات)– لوجدنا أنّ العبارة تنتِج خصائص الأصل الحقيقيّ نفسها:

– فمبدأ العلاقة: هو الاحتياج في الفرع؛ فالموجودات سوى الخالق محتاجة إلى الخالق.

– ومركز الاتّصال: السّببيّة.

– وجهة الاتّصال: الخالق: سبب، والموجودات: أثر.

– والرّتبة: الخالق قبل الموجودات.

– والحالة: هي الثّبات للخالق سبحانه، والتّغيّر في الموجودات.

ثمّ سنركّز النّظر في علاقة السّببيّة هذه؛ هل هي عامّة، أم خاصّة؛ في وقوع الثّنائيّة تحت وصف يشتركان فيه –ولله المثل الأعلى–؟

(٢٥) : الرّمز (×): يعني أنّ طرف الثّنائيّة لا يتوفّر على الخصيصة، أمّا الرّمز (=): فيعني أنّ طرف الثّنائيّة متّصل بنفس الخصيصة.

هنا سنلاحظ أنّ العبارة السّابقة تشتمل على صفتيْن يمكن لهما أن يكوّنا مركز الاتّصال؛ وهما: صفة وسيمكّننا إبراز الخصائص الحقيقيّة لنظريّة الأصل من الحكم بها على الثّنائيّات المدرجة تحتها، بحيث إذا تطابقت هذه الثّنائيّات مع خصائص الأصل سيكون الإدراج حقيقيّا، وإن وقع أيّ اختلاف مع أيّ خصيصة تعتنقها النّظريّة سيكون الإدراج مجازيّا، علاقته المشابهة.

فلو تأمّلنا –مثلا– في عبارة: (الخالق أصل بقيّة الموجودات)– لوجدنا أنّ العبارة تنتِج خصائص الأصل الحقيقيّ نفسها:

– فمبدأ العلاقة: هو الاحتياج في الفرع؛ فالموجودات سوى الخالق محتاجة إلى الخالق.

– ومركز الاتّصال: السّببيّة.

– وجهة الاتّصال: الخالق: سبب، والموجودات: أثر.

– والرّتبة: الخالق قبل الموجودات.

– والحالة: هي الثّبات للخالق سبحانه، والتّغيّر في الموجودات.

ثمّ سنركّز النّظر في علاقة السّببيّة هذه؛ هل هي عامّة، أم خاصّة؛ في وقوع الثّنائيّة تحت وصف يشتركان فيه –ولله المثل الأعلى–؟

هنا سنلاحظ أنّ العبارة السّابقة تشتمل على صفتيْن يمكن لهما أن يكوّنا مركز الاتّصال؛ وهما: صفة الخلْق، وصفة الوجود:

– صفة الخلْق:

سأستعملها في التّحليل بمعنى: الإيجاد من العدم؛ وبهذا المعنى نجد أنّها تتحقّق في الخالق، دون الموجودات؛ فلا يصحّ من الموجودات مباشرة هذه الخلْق، وصفة الوجود:

– صفة الخلْق:

الصّفة، وبموجبه تنتفي علاقة السّببيّة الخاصّة؛ ليؤُول الأصل في عبارة: (الخالق أصل بقيّة الموجودات)– إلى تمثيله لنظريّة الأصل مجازا، وعلاقته المشابهة مع الأصل الحقيقيّ في بقيّة الخصائص عدا السّببيّة الخاصّة.

– صفة الوجود:

وهي ممّا يشترك فيه طرفا العلاقة –ولله المثل الأعلى–؛ إذ الوجود حاصل للخالق –سبحانه– ولبقيّة الموجودات؛ ليصير الأصل حقيقيّا، مبناه السّببيّة الخاصّة.

وحتّى لا نقع في خطيئة التّشبيه، فإنّ بقيّة خصائص نظريّة الأصل تعفينا من مطلق المشابهة بين الخالق وبقيّة الموجودات؛ إذ إنّ وجوده –سبحانه– متقدِّم وثابت، بينما الوجود في الفرع متأخّر ومتغيّر أو متغاير عن الوجود في الأصل، ويغذّيه مبدأ الاحتياج في الفرع دون الأصل.

العبور بالمعنى اللغوي في أصول الفقه[٢٦]

يقول الدّكتور سعد الشّثري: (إنّ مراد الأصوليّين بتعريف الأصل لغة هو ربط المعنى اللغويّ بالمعنى الاصطلاحيّ، ومن ثَمّ كان اهتمام أكثرهم منصبّا على كون المعنى اللغويّ صالحا لأن يتحقّق به

(٢٦) : المعاني اللغويّة للأصل تحت هذا العنوان- هي من وضع الأصوليّين أنفسهم؛ لأنّ الأصوليّين – كما يذكر الزّركشي- دقّقوا النّظر في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليها النّحاة ولا اللغويّون، فإنّ كلام العرب متّسع، والنّظر فيه متشعّب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظّاهرة دون المعاني الدّقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصوليّ باستقراء زائد على استقراء اللغوي. انظر: البحر المحيط للزّركشي ١|٢٣.

الرّبط بينه وبين المعاني الاصطلاحيّة للأصل، ولا يلتفتون إلى كونه جامعا للمفردات اللغويّة)[٢٧].

وهو بهذه العبارة يصف وظيفة المعنى المعجميّ في البحث الأصوليّ باعتباره وسيلة نفاذ إلى المعنى الفنّي؛ يتمّ من خلاله الرّبط بين المعنى الإفراديّ والمعنى التّركيبيّ، ولا أكثر من ذلك.

وأنا أزعم أنّ قصر وظيفة المعجم على مجرّد الرّبط– فيه إجحاف وإخلال بالنّضج الدّلاليّ فيما بين الثّنائيّات المركّبة والمعقّدة، والتي لا يستقيم لها سوى التّفسير المركّب.

ولأجل ذلك قمت بهذه الدّراسة التّجريبيّة لامتحان قدرة المعجم على تجاوز الرّبط فيما بين الثّنائيّات المركّبة إلى صلاحيّته لتأطيرها، ومن ثمّ الحكم بها على منجزات النّحويّ في مقارنةٍ؛ جعلت من المعجم معيارا حاسما؛ يَؤُول إليه المعنى الفنّي في الوصف والتّحليل، من دون أن يتجاوزه بذريعة: مجرّد حصول الرّبط.

لقد قامت هذه الدّراسة على مبدأ: الخارجيّ هو منشأ الجُوّانيّ، أو الحسّيّ هو مصدر الذّهنيّ؛ فلا يصحّ عندي بناء على اعتناقي لهذا المبدأ أن يسطو الجُوّانيّ على الخارجيّ في عمليّة اختزال وحرق لرحلة الانتقال من الحسّيّ إلى الذّهنيّ.

وما أقصده من الحسّيّ أو الخارجيّ– تلك الأمثلة أو المثالات المشاهَدة التي يقدّمها المعجم عندما يستحضر ثنائيّة الأصل والفرع، فيضرب عليها المثال بالوالد والولد، والنّهر والجدول، والحائط والأساس، والجذور والأغصان، والشّمس والقمر.

ثمّ يُحمَل عليها من بعد تجريد خصائصها– المعاني الجُوّانيّة في النّحو؛ حتّى نرصد عمليّة الانتقال هذه؛ من أنّها تمتثل لخصائص المحسوس على الحقيقة، أم إنّه قد حدث تشوّه للجُوّانيّ في بعض الخصائص؛ يُخرجه عن مسار الحقيقة إلى معانقة المجاز.

وسأضرب بعضا من مثالات عبور الأصوليّ بالمعنى اللغويّ إلى الاصطلاحيّ، وكيف أنّ هذا العبور كان شاقّا عسيرا؛ لقيامه على النّظرة الجزئيّة النّاقصة، والتي قادته بدورها إلى إطلاق التّعميم الزّائد في علاقة الفرع بالأصل؛ لأنّه قصد إلى مجرّد حصول المناسبة، دون أن يقدّر ضلوعه بعلاقة بين ثنائيّتيْن، لهما كينونتهما الخاصّة؛ والتي تحتّم ضرورة البناء الكلّيّ لهذه العلاقة المركّبة أوّلا، حتّى لا تنقص قطعة من الأحجية في مسيرة العبور النّاجحة، فتسلم من تبِعات الاعتراض والرّدّ، وهذا ما لم يحصل من الأصوليّين، فلم يَسْلَم عندهم أيّ تمرير إلى المعنى الاصطلاحيّ إلا جرى عليه النّقد والاعتراض؛ لأنّ البناء النّاقص –بالضّرورة– سينتِج منظرا مشوّها يلزم تصحيحه.

– يقول أبو الحسين البصريّ: (فأمّا قولنا: أصول؛ فإنّه يفيد في اللغة ما يبتنى عليه غيره)[٢٨]، فورد على تعريفه: أنّ السّقف يبتني على الجدار، ولا

(٢٧) : الأصول والفروع ٣١. تنبيه: النّقول الواردة تحت هذا العنوان مستفادة من كتاب: الأصول والفروع ٢٥-٢٩، بعد الرّجوع إلى المصادر، والتّثبّت منها.

(٢٨) : المعتمد ١|٥.

يقال: بأنّ الجدار أصل السّقف[٢٩].

وهذا الاعتراض واقع على الصّواب؛ لأنّ من خصائص الفرع التّغيّر والتّعدّد، والأصل من خصائصه الثّبات، والسّقف والجدار متغيّران فرعيّان للأصل الذي هو الأساس الذي بني عليه الجدار (ثابت)، ثمّ تفرّع عنه السّقف والجدار (متغيّر)؛ وتعريف أبي الحسين البصري للأصل بأنّه: ما يُبتنى عليه غيره- فيه تعميم زائد؛ لا يصلح لفرز الأصل عن غيره.

- يقول القاضي أبو يعلى: (أصول الفقه: عبارة عمّا تبنى عليه مسائل الفقه...؛ لأنّ أصل الشّيء ما تعلّق به)[٣٠]، فتعقّبه الطّوفيّ، وقال: (أمّا قوله: أصل الشّيء: ما تعلّق به؛ فليس بجيّد؛ إذ قد يتعلّق الشّيء بما ليس أصلا له، كتعلّق الحبل بالوتد في المحسوسات، وتعلّق السّبب بالمسبّب والعلّة بالمعلول في المعقولات)[٣١].

والقاضي أبو يعلى نجده يرتكز في تعريف الأصل على (مبدأ العلاقة)، الذي اعتبره: التّعلّق بالأصل، ثمّ عمّم هذه الجزئيّة على نظريّة الأصل، مفوّتا بقيّة الخصائص التي تعيّن أبعاد النّظريّة، وتحترز لها عن وقوع النّقد.

أمّا نقد الطّوفيّ لأبي يعلى فقد تجاوز مركز العلاقة؛ الذي هو: السّببيّة الخاصّة، وراح ينفي عن الثّنائيّة علاقة السّببيّة بكلّيّتها؛ العامّة والخاصّة، لأنّه قصر نظرته على السّببيّة العامّة، وبدوْرها: أحالته إلى التّعميم الخاطئ؛ من نفي وقوع أيّ رباط سببيّ، ولو من نوع خاصّ.

- يقول الرّازي: (أمّا الأصل فهو المحتاج إليه)[٣٢]، ووافقه شمس الدّين الأصفهاني في كتابه (بيان المختصر)[٣٣].

ثمّ انتُقد هذا التّعريف من وجوه[٣٤]:

١- أنّ الشّيء قد يحتاج إلى ما ليس أصلا له؛ كالحاجة للزّوجة والولد، فالمحتاج إليه أعمّ من الأصل؛ إذ: كلّ أصل محتاج إليه، وليس كلّ محتاج إليه أصلا.

٢- إن أريد بالاحتياج ما يعرف في علم الكلام من احتياج الأثر إلى المؤثِّر، والمخلوق إلى الخالق- لزم إطلاق الأصل على الله تعالى لغة، وإن أريد ما يتوقّف عليه الشّيء لزم إطلاقه على الجزء والشّرط وانتفاء المانع، وإن أريد ما يفهمه أهل العرف من الاحتياج لزم إطلاقه على الأكل والشّرب ونحوهما؛ وكلّ هذه اللوازم مستنكَرة.

٣- وكذلك رُدّ بأنّ المحتاج إليه يطلق على العلّة الفاعلة والصّوريّة والغائيّة- وهي ليست أصولا.

لقد فطن الأصفهانيّ، ومن قبله الرّازي إلى أنّ مبدأ الاحتياج في الفرع حاضر في ثنائيّة الأصل والفرع، وحتى المنتقدون لمبدأ الاحتياج شعروا بمعقوليّته لمّا اعترفوا بأنّ: (كلّ أصل محتاج إليه)، ثمّ صرفهم عدم

(٢٩) : الأصول والفروع ٢٥.
(٣٠) : العدّة ١|٧٠.
(٣١) : شرح مختصر الرّوضة ١|١٢٦.

(٣٢) : المحصول ١|٩١.
(٣٣) : ١-١٧.
(٣٤) : الأصول والفروع ٢٧، شرح مختصر الرّوضة ١|١٢٥، الإبهاج ١|٢١، شرح التّلويح ١|١٥.

صلاحيّته للتّعميم؛ إذ: (ليس كلّ محتاج إليه أصلا)، وبقيّة اللوازم التي نقدوا بها مبدأ الاحتياج في الفرع– كانت شواهد معتبَرة على إبطال التّعميم لمبدأ الاحتياج؛ لأنّ الرّازي لم يقيّد مبدأ الاحتياج عن الوقوع في الصّوارف عن علاقة الفرع بالأصل.

وهذا يعدّ إخلالا من بعض الأصوليّين في نظرتهم إلى وظيفة المعجم، والتي قصروها على مجرّد حصول المناسبة بين المعنييْن اللغويّ والاصطلاحيّ؛ إذ إنّ تفسير الأصل في اللغة بوقوعه تحت مبدأ الاحتياج إليه– كافٍ تماما لمجرّد حصول الرّبط، والذي التزمه الأصفهاني في عبوره إلى المعنى الاصطلاحيّ لمّا قال: (الأصول: جمع الأصل؛ وهو ما يحتاج إليه الشّيء...، وفسّرها هنا بالأدلّة...؛ وهذا التّعريف لفظيّ مناسب لما في اللغة؛ لأنّ الأدلّة يحتاج إليها الشّيء)[٣٥].

إلا أنّ أصحاب اللوازم المستنكَرة على تعريف الأصل بالاحتياج إليه– لا يقفون عند مجرّد الرّبط، وإنّما يطلبون من المعجم أن يقدّم تفسيرا جامعا مانعا، وهذا اعتراف ضمنيّ منهم أنّ للمعجم وظيفة أكبر من مجرّد العبور إلى المعنى الفنّيّ فيما بين الثّنائيّات المركَّبة.

ولكنّ الخطأ الذي ارتكبوه هنا– هو طلبهم للتّفسير الجامع المانع في المعنى المفرد، وهذا يصعب جدّا؛ لأنّنا أمام علاقة ثنائيّة مركّبة من أصل وفرع؛ فتستلزم بالضّرورة تفسيرا مركّبا لا مفردا، يستخرج

(٣٥) : بيان المختصر ١-١٧.

القيم الخلافيّة التي تميّز الفرع من الأصل، وبموجبها يميّز الذّهن بين الثّنائيّات المدرجة وغير المدرجة تحت هذه العلاقة؛ بناء على اعتناقها لخصائص الأصل والفرع، أو مفارقتها لها.

وهذا التّحليل هو الذي دفعني إلى تشكيل خصائص الأصل والفرع من خلال الرّجوع إلى المثالات الحسّيّة التي يقدّمها المعجم في تعريفه بعلاقة الفرع بالأصل؛ لأنّ المعنى الإفراديّ سيظلّ ناقصا لا يفي بمتطلّبات العلاقة المركّبة، ولا يستطيع تفسيرها وحده، دون أن يطاله شيء من الاعتراض والنّقد كما يحصل مع الأصوليّين.

– قال القرافيّ: (أصل الشّيء ما منه الشّيء لغة)[٣٦]، وشرح كلامه الطّوفيّ بقوله: (يعني: أنّ أصل الشّيء في اللغة مادّته...؛ نحو قولنا: أصل السُّنبلة البرة؛ أي: هي مادّتها)[٣٧]، و(مِن) هنا للتّبعيض؛ أي: ما بعضه الشّيء، والفرع بعض أصله؛ كالولد من الوالد، والغصن من الشّجرة...[٣٨] ورُدّ: بأنّ التّبعيض لا يصحّ هنا؛ لأنّ النّخلة ليست بعض النّواة، بل أضعافها[٣٩].

وهنا تجري مقابلة عجيبة! حيث عيّن القرافي مركز الاتّصال في علاقة الفرع بالأصل؛ لمّا جعل أصل الشّيء مادّته، وهذا المعنى يقترب من المفهوم الذي عبّرَت عنه هذه الدّراسة بـ: السّببيّة الخاصّة؛ وتعني: صلاحيّة مباشرة الأصل والفرع لمركز الاتّصال من

(٣٦) : شرح تنقيح الفصول ١٥.
(٣٧) : شرح مختصر الرّوضة ١|١٢٦.
(٣٨) : شرح مختصر الرّوضة ١|١٢٤.
(٣٩) : شرح تنقيح الفصول ١٥.

خلال اشتراكهما في صفة معيّنة.

وفي المقابل جرى إبطال مركز الاتّصال بالنّظر في حالة الثّبات والتّغيّر لدفع معنى البعضيّة؛ إذ النّخلة ليست بعض النّواة، بل أضعافها؛ وهو ما عبّرَت عنه الدّراسة بالثّبات في الأصل، والتّغيّر أو التّعدّد أو التّكاثر في الفرع؛ فجرى ردّ خصيصة من خصائص النّظريّة بأخرى منها.

ولو عُدت بالنّظر إلى المعاني اللغويّة التي ساقها الأصولي للعبور بها إلى المعنى الفنّي– لرأيته قد أتى على جلّ الخصائص لنظريّة الأصل، فعيّن: (مبدأ العلاقة، ومركز الاتّصال، وحالة الثّبات والتّغيّر)، ولكنّ اختزاليّة النّظرة الجزئيّة بالاعتماد على المعنى الإفراديّ في تحرير علاقة الفرع بالأصل– قد سوّر على هذه الخصائص فأبطلها فُرادى، دون أن يرصّها جنبا إلى جنب، فتتكشف له أبعاد النّظريّة وسماتها.

المبحث الثّاني: نظريّة الأصل في النّحو؛ دراسة تحليليّة مقارنة

تقدّم الأبحاث التي تناولت الأصل النّحويّ كشفا بالمعاني الفنّيّة التي يستعملها النّحاة قبالة الأصل والفرع، فيذكر الدّكتور حسن الملخ من جملة هذه المعاني: أنّه يطلق الأصل في النّحو ويراد منه ما يستحقّه الشّيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرّد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخيّا خامسة، وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه(٤٠).

وفي دراسة للباحث عبد الحليم عبد الله عن الأصول في كتاب سيبويه– ارتأى أنّ الأصل يتحمّل سبع صفات(٤١):

١– يتّصف الأصل عند سيبويه بالكثرة، فالأصل هو الكثير.

٢– يتّصف الأصل بالتّجرّد عن العلامة؛ كالمذكّر، والمفرد.

٣– يتّصف الأصل بالخفّة، فالأصل هو الأخفّ؛ كالمذكّر أخفّ من المؤنّث.

٤– يتّصف الأصل بالتّمكّن، فالأصل هو الأشدّ تمكّنا؛ كالنّكرة أشدّ تمكّنا من المعرفة.

٥– يتّصف الأصل عند سيبويه بالأسبقيّة، فهو سابق أوّل؛ كأصالة المفرد للجمع.

٦– يتّصف الأصل بالنّسبيّة، فقد يكون الشّيء أصلا وفرعا في آن واحد؛ فاسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، بيد أنّه أصل لسائر الأسماء العاملة.

٧– يتّصف الأصل بأنّه أجود: وهذا حكم أطلقه النّحاة وربّما أرادوا به: الأحسن والأفضل.

ويمكن أن تردّ هذه الأوصاف السّبعة للأصل إلى النّحويّ إلى الإجمال نفسه الذي وضعه الدّكتور حسن الملخ؛ فأصل الخفّة يندرج تحت التّجرّد من العلامة، والتّمكّن يندرج تحت ما يستحقّه الشّيء بذاته، والأسبقيّة أو الأوليّة تدخل في الأقدم تاريخيّا،

---

(٤٠) : نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ ٧٥.
(٤١) : الأصول في كتاب سيبويه ١٣٦-١٤٠.

والأجود يدخل في الأكثر؛ لأنّ بناءهما من صيغة التّفضيل التّرجيحيّة.

وأقترح أن تردّ جملة معاني الأصل النّحويّ إلى معنييْن رئيسيْن؛ هما:

١- الأصل الكمّيّ: إذ النّحو علم يقوم على الاستقراء العدّيّ، وكانت الكثرة هي التّقدير الكمّيّ الذي يقف من وراء انفتاق النّحو؛ من تأسيس قواعده، وإلى مراقبة تجلّيات الوظائف التّركيبيّة التي أنتجها توقّفُ التّحليل النّحويّ لهذه الوظائف على عبورها أوّلا من القلّة إلى ساحة الكثرة؛ فنجد الأنباري في تعريفه بالسّماع المعتبر في النّحو يقول: (هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول النّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة)(٤٢).

ويندرج في هذا المفهوم الإجماليّ ثلاثة معان من تلك التي عدّها الدّكتور حسن الملخ؛ هي: أصل الكثرة، والقاعدة، وأصل الاستحقاق.

وأصل الاستحقاق هذا يحصره الدّكتور الملخ في ثلاث وظائف؛ هي: أصل العمل، وأصل الإعراب، وأصل البناء، ويقصد من الاستحقاق: ما تستحقّه الكلمة بنفسها؛ كاستحقاق الاسم للإعراب؛ لأنّه اسم(٤٣).

ويشفع لي في إدراج أصل الاستحقاق تحت مفهوم: الأصل الكمّيّ- العالمُ النّحويُّ ابنُ خروف لمّا ردّ حصول الاستحقاق بالإعراب والبناء إلى الكثرة؛ فقال: (أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبنيّ؛ والكثرة دليل الأصالة)(٤٤)، إضافة إلى اعتراف الدّكتور الملخ بوقوع أصل الاستحقاق تحت تقدير الكثرة لمّا يقول: (إنّ هذا الأصل أصل استحقاق، وإن انطبق عليه حدّ الكثرة)(٤٥).

٢- الأصل النّوعيّ: ويتشكّل من الملاحظات التّاريخيّة التي تنظر في البُعد الرّأسيّ التّراكميّ؛ وهو ما يعبّر عنه في حقل اللغة بالنّظر في الأبنية والدّلالات والتّراكيب من زاوية نموّها التّاريخي؛ فترسم أطوارا سابقة، وأخرى لاحقة، وترصد التّغييرات الحاصلة بفعل التّراكم من طور إلى آخر.

ويندرج تحته معاني: الأصل التّاريخي، والمجرّد من العلامة.

وبعد هذا التّوزيع الإجمالي لمعاني الأصل النّحويّ- سأقوم بمقارنة الأصل الحقيقيّ مع صورتيْ الأصل النّحويّ؛ هما: أصل الكثرة؛ ويعبّر عن المدلول الأوّل للأصل النّحويّ -الكمّيّ-، والأصل التّاريخيّ؛ الذي يعبّر عن المدلول الثّاني للأصل النّحويّ -النّوعيّ-.

وأخيرا سأناقش تخطئة الأنباريّ بعض النّحاة؛ بتوهّمهم أصليّة ما لا يتطابق مع فلسفة الأصل النّحويّ؛ عندما نقد إدراج علاقة المشاكلة في نظريّة الأصل(٤٦).

---

(٤٢) : لمع الأدلّة ٨١.

(٤٣) : نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ ٨٠-٨٥.

(٤٤) : شرح التّسهيل للمرادي ٨٣، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ ٨٥.

(٤٥) : نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ ٨٥.

(٤٦) : الإنصاف ١|٢٣٩.

أصل الكثرة

لا يخفى على مطالع النّحو أنّه علم يعتمد الكمّ في بناء القواعد، وفي تعميم الأحكام؛ لسبب بسيط؛ مفاده: أنّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة؛ والظّواهر الاجتماعيّة تبنى على الكمّ؛ لأجل أنّ الكمّ يراعي شيوع الاستعمال؛ الذي يقف من وراء التّسمية بالظّاهرة؛ لأنّها لا تظهر حتّى تشيع أوّلا؛ وهذا أمر معروف مشاهَد.

وعندما يحيل النّحويّ حكما في عمليّة تعليله إلى التّقدير الكمّيّ (الكثرة أو القلّة)- لا يعدو أن يستند بهذه الإحالة إلا إلى المبادئ التي تقوم بالعلم وتقوّمه، على ضوء الأنموذج الإرشاديّ القياسيّ؛ المتَّفق والمجمَع عليه بين أهل التّخصّص؛ فهي إحالة مقبولة في العمليّة التّعليليّة، وملزِمة أيضا.

والكثرة والقلّة مفهومان مربوطان بعلاقة المقابلة، ومن خلالهما يتمّ تصنيف الملاحظات الاستقرائيّة بين ما يقبل التّعميم، وما لا يقبله، ولكن لمّا كانت اللغة هي محور الاستقراء ومجاله، واللغة ظاهرة تؤمن بمبدأ التّطوّر والتّغيّر- حاول النّحويّ مقاومة هذا المبدأ باستعانته بالأنموذج الآنيّ الثّابت؛ الذي يحدّ من مكان الدّراسة وزمانها؛ ليتحصّل له القدر الكافي من الثّبات؛ الذي يعينه في جودة الوصف، وفي بناء القواعد، وفي تعميمها.

وصراع النّحويّ مع اللغة هو في أساسه صراع حول المبادئ المتناقضة التي يتبنّاها أطراف النّزاع؛ فأبت اللغة إلا أن تخترق الأنموذج الآنيّ بالشّذوذات التي تقوّض من مبدأ الثّبات، وأبى النّحويّ إلا أن يتصرّف مع هذه الخروقات إمّا بالتّأويل والرّدّ، أو إبطال التّعميم والطّرد، حتّى يحافظ على مبدأ الثّبات؛ الضّامن لغاية الطّرد والتّعميم، ومن هنا: عمد النّحويّ إلى تسويغ التّصرّف فيما خرج عن الكثرة- بالعمل تحت غطاء ثنائيّة الأصل والفرع، فكيف ذلك؟

النّحويّ عندما يستعين بالأصل في بناء أنموذجه النّظريّ- نجد أنّه يحمل عليه مفهوميْن؛ يرسمان طريقة تعامله مع الاستعمالات الخارجة عن نطاق حدّ الكثرة المعتبَرة في التّقعيد؛ فتارة يطلق الأصل لغاية التّصرّف فيما خرج عن تقدير الكثرة، وتارة أخرى يطلق الأصل لغاية إبطال التّعميم فيما خرج - أيضا- عن تقدير الكثرة؛ عندما لا يجد منفذا إلى التّصرّف في تلك الاستعمالات الخارجة؛ فالأصل الأوّل يقع على معنى: الأصل السّببي الافتراضيّ، والثّاني يقع على معنى: الأصل التّرجيحيّ.

أوّلا: الأصل السّببيّ الافتراضيّ:

لو نظرنا إلى ثنائيّة الكثرة والقلّة معجميّا نجد أنّها لا يجمع بينها سوى علاقة المقابلة(٤٧)؛ كما في الجدول التّالي:

---

(٤٧) : في معجم الصِّحاح، مادّة (ك ث ر): (الكثرة: نقيض القلّة).

الثّنائيّة	المبدأ	مركز الاتّصال	جهة الاتّصال	الرّتبة	الحالة
الكثرة	×	المقابلة	×	×	×
القلّة	×	=	×	×	×

ولمّا نستحضر ثنائيّة الأصل والفرع سيفرز الذّهن المعطيات التّالية:

الثّنائيّة	المبدأ	مركز الاتّصال	جهة الاتّصال	الرّتبة	الحالة
الأصل	×	السّببيّة الخاصّة	سبب	التّقدّم	الثّبات
الفرع	الاحتياج	=	أثر	التّأخّر	التّغيّر

من خلال المقارنة الانطباعيّة بين الجدوليْن إذا أردنا أن ندمج بينهما فإنّ أقرب معطى قد يسهّل من عمليّة الدّمج هذه أن تدخل الكثرة تحت شعار الفرع، لأنّ من خصائص الفرع التّغيّر، ومن معاني هذا التّغيّر: قابليّته للتّعدّد وللتّكاثر، إلا أنّ النّحويّ قد أعرض عن هذا الانطباع الأوّليّ، وفضّل الممارسة المجازيّة لثنائيّة الأصل والفرع على الحقيقيّة.

– حالة الثّبات والتّغيّر:

وفي تفضيله للممارسة المجازية قام النّحويّ بالربط بين (الكثرة والأصالة)، وبين (القلّة والتّفرّع)؛ وهو بذلك يعوّل على خصيصة من خصائص جدولة الأصل؛ هي: حالة الثّبات والتّغيّر بين طرفيْ الثّنائيّة (الأصل – والفرع)؛ وقد ألجأه إليها طبيعة الأنموذج الذي يشتغل عليه؛ فافترض للكثرة مبدأ الثّبات، ولم يتوقّف عند هذا الحدّ، وإنّما أراد أن يقتحم متغيّر القلّة، فيتصرّف فيه بردّه إلى الكثير، وكانت نظريّة الأصل هي المنفذ الوحيد الذي يتيح له مثل هذا التّصرّف؛ فوسم القلّة بالفرعيّة؛ حتّى يسوغ له ردّها إلى الكثير المطّرد، وبذلك يكون قد حصّن مبدأ الثّبات الذي يقوم عليه الأنموذج الفصيح، وجعل مآل المتغيّر إلى الثّابت.

– مبدأ العلاقة:

وبعد أن اتخذ خصيصة الحالة منفذا للولوج إلى نظريّة الأصل– عمد إلى التّصرّف في بقيّة خصائص الأصل بما يواكب خطّة ردّ المتغيّر إلى الثّابت الافتراضيّ، وهنا سنلاحظ عمليّة قلب الخصائص؛ إذ الثّنائيّة الحقيقيّة لنظريّة الأصل تقوم على مبدأ الاحتياج في الفرع، ولكن النّحويّ ذهب بهذه المعادلة إلى احتياج التّأصيل للكثرة إلى التصرّف في القلّة؛ ليردّها إليه من خلال عمليّة التّأويل والتّقدير.

– مركز الاتّصال وجهته:

كنت قد ذكرت قبلا أنّ العلاقة التي تجمع ثنائيّة الكثرة بالقلّة– هي المقابلة، وهذه دلالة أوّليّة يقرّ بها المعنى المعجميّ، قبل أن تنشب في علاقة مركّبة تتجاوز المحور الدّلاليّ المعجميّ إلى إفراز مفهوم

جديد؛ تتمحور حوله الثّنائيّة؛ بما يخدم المصالح المنهجيّة للفنّ أو العلم.

ولمّا كان النّحو علما يقع في القلب منه الاشتغال على ثنائيّة الكثرة والقلّة- كان من الطبيعيّ أن يتصرّف النّحويّ في المعنى المعجميّ ويرقّيَه إلى الوفاء بالمدلول الفنّيّ المعقّد؛ حتّى يضمن للممارسة المنهجيّة خصوصيّتها وتميّزها.

وانطلاقا من هذه الفسحة الدّلاليّة التي يقرّ بها المعنى المعجميّ- حاول النّحويّ ببراعة وذكاء أن يجري تغييرا دلاليّا جذريّا على علاقة المقابلة التي يفسّر بها المعجم ثنائيّة الكثرة والقلّة؛ لأنّه وببساطة لا يخدم التّفسيرُ المعجميّ الصّناعةَ الفنّيّة.

فعلاقة المقابلة تحدث شرخا بين الثّنائيّات؛ إذ يفرزها الذّهن على أساس التّناظر بين مدلوليْ الكثرة والقلّة؛ فيوقع الفصل في المدلول بين الثّنائيّة بعزل أحد طرفيْها عن الآخر؛ حتّى يتحقّق مبدأ التّناظر؛ وبذلك لا يخدم مفهوم المقابلة الغاية التي أرادها النّحويّ من ضرورة الوصل بين الكثرة والقلّة ليحقّق مبدأ الثّبات، وكان الجسر الذي يوفّر له هذه الغاية- بإدراج ثنائيّة الكثرة والقلّة في نظريّة الأصل، وبذلك يحقّق مكسبا عظيما في اضطلاعه بالآليّة التي تعزّز له ثبات الأنموذج الذي يشتغل عليه.

فقد اشترط النّحويّون لـ (إذا) الشّرطيّة ألّا تضاف إلّا إلى جملة فعليّة؛ لحاكميّة كثرة الاستعمال[٤٨]؛ ثمّ وسموا تلك الحاكميّة بمفهوم الأصل؛ حتّى إذا ما خرج شيء من الاستعمالات عن هذه الحاكميّة؛ سوّغ لهم العمل تحت غطاء ثنائيّة الأصل والفرع أن يتصرّفوا في القلّة الخارجة عن شيوع الاستعمال بردّها إلى الكثير المطّرد في بابه الذي وسموه بأنّه أصل؛ لئلّا تختلّ قواعدهم؛ فصار مقبولا عندهم أن يقدّروا فعلا للاسم إذا وقع بعد (إذا) الشّرطيّة؛ كما في قول الله تعالى: {إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ}[٤٩]، وكانت نظريّة الأصل هي الباعث على قبول التّقدير واستساغته من الأساس؛ لأنّه وبموجبها حصل الرّبط بين شيوع الاستعمال وعدمه، وبدلا من أن تنتِج ثنائيّة الكثرة والقلّة حكميْن منفصليْن: (فتضاف إذا الشّرطيّة إلى الجملتيْن: الفعليّة والاسميّة)- صارت تنتج حكما واحدا: (فلا تضاف إذا الشّرطيّة إلا إلى الجملة الفعليّة)؛ لأنّ وسم القلّة بالفرعيّة أباح التّصرّف فيها بردّها إلى الأصل المفترض، وأضفى مشروعيّة على تدخّل النّحويّ في استعمال المتكلّم من خلال استعانته بآلة التّأويل والتّقدير، فتنتقل بذلك المقابلة بين الكثرة والقلّة من المضمون إلى الشّكل؛ ففي الشّكل: تضاف إذا الشّرطيّة إلى الجملة الفعليّة، والاسميّة توهّما، وفي المضمون: لا تضاف إلا إلى الجملة الفعليّة؛ لأنّ هناك فعلا مقدّرا؛ سقط في الشّكل، وبقي في المضمون.

إذًا؛ علاقة المقابلة بين الكثرة والقلّة لا تعدو أن تكون شكليّة فقط، أمّا المضمون أو المغزى النّحويّ لهذه الثّنائيّة- فهو ربطها بعلاقة السّببيّة -الافتراضيّة-،

---

(٤٨) : أوضح المسالك ٣|١٠٧، الجنى الدّاني ٣٦٨.

(٤٩) : سورة الانشقاق ١.

وما نراه شيئيْن أو حكميْن منفصليْن تمليهما علاقة المقابلة بين الكثرة والقلّة معجميّا- هما في المعجم النّحويّ عبارة عن شيء واحد، أو يرزحان تحت حكم واحد؛ لأنّهما متّصلان برباط سببيّ؛ يحوّر التّناظر إلى التّماثل؛ فالقلّة ليست في مقابل الكثرة، إنّما هي -نحويّا- امتداد للكثرة، وكلّ ذلك في سبيل تحصين مبدأ الثّبات.

فيكون مركز الاتّصال في ثنائيّة الكثرة والقلّة: هو السّببيّة الافتراضيّة.

وجهة الاتّصال بين طرفيْ الثّنائيّة: الكثرة: أصل مفترض، والقلّة: فرع مفترض.

- الرّتبة من السّبق إلى التّراخي:

من السّمات المنهجيّة التي لا ينبغي أن يغفل التّحليل عنها في بناء صرح النّحو- قيام الأنموذج النّحويّ على حصار الظّرف الزّمكانيّ، فيقتطع من شريط اللغة الممتدّ في الزّمان والمكان- الآنيّة التي تعزل الظّرف عن ماضيه ومستقبله.

فالزّمان: زهاء خمسة قرون، والمكان: في سبع قبائل من شبه الجزيرة العربيّة(٥٠)، ولا يقوم التّحليل الآنيّ للّغة نحويّا إلا من داخل هذا الإطار المغلق، وبذلك يُضمن التّضييق على التّطوّر اللغويّ، وتعزيز مبدأ الثّبات للأحكام النّحويّة.

إلا أنّ عمليّة العزل التّاريخيّ للّغة في الدّراسة النّحويّة لم تخل من ملاحظة الطّبيعة التطوّريّة، ولو افتراضا؛ لأنّها ستخدم غاية النّحويّ الذي يحتاج إلى افتراض طور سابق للتّراكيب والاستعمالات- يردّ إليها الطّور اللاحق؛ ونظريّة الأصل تحمل في جوهرها بعدا تاريخيّا؛ تتميّز معه حركة الأصل بالسّبق على الفرع المتراخي عنه زمانا، فكان وسم الكثرة بالأصالة، والقلّة بالفرعيّة- ذكاء استراتيجيّا يحسب للنّحوي في استعانته على اللغة بما هو من خصائصها، من افتراض طوريْن متّصليْن للاستعمال الفصيح؛ تقع منهما الكثرة في الطّور الأوّل السّابق، والقلّة في الثّاني المتراخي عن الطّور الأوّل؛ فيصحّ مع هذا الافتراض اعتبارهم أنّ هذه القلّة قد جرى التّصرّف فيها، مع وعي بالأصل الذي انحرفت عنه؛ يقول سيبويه عن حذف اللام في جواب القسم - الواجب إثباتها فيه- في قول الله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا}(٥١): (ولكنّه على إرادة اللام)(٥٢)؛ فقلب مفهومي الكثرة والقلّة من التّقابل والانفصال المعجميّ إلى التّماثل والاتّصال، وبدل أن يكون في لام جواب القسم حكما الإثبات والحذف- أصدر النّحويّ في حقّها حكما واحدا: هو وجوب الإثبات فقط؛ أُظهِرَت اللام أم أُضمِرَتْ(٥٣).

وخرج إلينا النّحويّ بهذا الجدول الهجين الذي سخّر فيه ثنائيّة الأصل والفرع في خدمة ثنائيّة الكثرة والقلّة:

---

(٥٠) : الحكم بالوصف عند النّحاة ٦٦.

(٥١) : سورة الشّمس ٩.

(٥٢) : الكتاب ٣|١٥١.

(٥٣) : فالطّوْر السّابق المفترَض: هو كثرة إثبات اللام في جواب القسم، والطّوْر اللاحق: هو قِلّة إضمار اللام في جواب القسم؛ فكأنّها أُضمرتْ اللام اختصارا أو تخفيفا لكثرة الاستعمال، والاختصار أو التّخفيف من وسائل تطوير الاستعمالات وترقيتها إلى طور جديد؛ متّصل بالطّوْر الأوّل.

الثّنائيّة	المبدأ	مركز الاتّصال	جهة الاتّصال	الرّتبة	الحالة
الكثرة	الاحتياج	سببيّة افتراضيّة	أصل افتراضيّ	سبق افتراضيّ	ثبات افتراضيّ
القلّة	×	=	فرع افتراضيّ	تراخٍ افتراضيّ	تغيّر حقيقيّ

فالكثرة والقلّة في الحقل اللغويّ متغيّران بفعل التّطوّر(٥٤)، ومنفصلان معجميّا بفعل التّناظر أو علاقة المقابلة؛ وكلّ هذه الأفكار لا تخدم المصلحة النّحويّة في بناء أنموذج علميّ رصين، وكانت نظريّة الأصل هي الحلّ الأمثل في العبور بهذه الأفكار إلى تشكيلها فنّيّا بما يوافق الخطّة المنهجيّة لبناء صرح النّحو، فدخل النّحويّ بثنائيّة (الكثرة–القلّة) إلى مجاز (الأصل–الفرع) من بوّابة (حالة الثّبات والتّغيّر)، ثمّ بدأت سلسلة الافتراضات بعد إبقاء القلّة على ما تستحقّه من حالة التّغيّر الحقيقيّ، فافترض النّحويّ حالة الثّبات في تقدير الكثرة، ثمّ عقد لها مبدأ: الاحتياج إلى التّصرّف في القلّة، وقاده هذا المبدأ إلى ضرورة الوصل بينهما (الكثرة–القلّة) من خلال إدراجهما في طوريْن تاريخيّيْن مفترضين؛ سابق تعتمره الكثرة، ولاحق تعتمره القلّة، ونتج عن ذلك بالضّرورة: إقصاء علاقة المقابلة، وإحلال السّببيّة مكانها؛ فاتّجهت الكثرة إلى مدلول الأصل، وتوجّهت القلّة إلى مدلول التّفرّع عن أصل الكثرة؛ ليتحقّق له من بعد كلّ ذلك: بناء أنموذج آنيّ، ثابت، ومتّصل بعضه ببعض.

ثانيا: الأصل التّرجيحيّ:

غالبا إذا كثُر الحذف بنفس كثرة الإثبات– يفترض النّحويُّ المحذوفَ خارجا عن قصد إبقائه في نيّة المتكلِّم؛ فيتوقّف عن إضمار المحذوف من خلال تقديره أو تأويله، ويصدر في المسألة حكميْن منفصليْن؛ هما: جواز الإثبات والحذف؛ كما في مسألة دخول (ألْ) التي للمح الصّفة على الأعلام المنقولة عنها؛ مثل: الفضْل، والحارِث والنّعمان؛ إذ يجوز في (ألْ) هذه: الإثبات، أو الحذف بلا إضمار(٥٥)؛ لاستواء الحذف والإثبات في التّقدير الكمّيّ؛ الذي هو الكثرة.

أمّا إن تفاوت التّقديران الكمّيّان فيما بين الإثبات والحذف– فيفترض النّحويُّ المحذوفَ باقيا في نيّة المتكلِّم؛ فيضمره في الكلام من خلال تقديره أو تأويله، ويصدر في المسألة حكما واحدا؛ هو: وجوب الإثبات فقط؛ كما في مسألة إضمار اللام في جواب القسم.

فالكثرة هي المعيار الحصيف الذي يقف من وراء فلسفة النّحويّ في الطّرد والتّعميم للأحكام؛ بحيث إذا تعدّدت الاستعمالات في المسألة الواحدة، ووقعت كلّها على تقدير الكثرة– يسارع النّحويّ إلى تعميمها،

(٥٤) : فما يكثر في طور قد يصير إلى القلّة في طور آخر.

(٥٥) : شرح ابن عقيل ١|١٨٤.

بعد وسمها جميعا بحكم الجواز، أمّا إن تفاوت التّقدير الكمّيّ بين الاستعمالات في المسألة الواحدة؛ بأن يكثر استعمال ويقلّ عنه آخر- فإنّ النّحويّ يسارع إلى وسم الكثرة بالأصل، والقلّة بالتّفرّع عنه؛ حتّى يردّها إلى ساحة الكثرة من خلال عمليّة التّقدير أو التّأويل؛ وعندها: يُصدِر في حقّهما حكما واحدا؛ هو الوجوب؛ وهذه هي الفلسفة الغاية التي يسعى إليها النّحويّ ابتداء.

فإن لم يجد النّحويّ منفذا إلى تأويل القلّة فإنّه يعالجها بوصف النُّدْرة والقُبح أو الشّذوذ والمنع حتّى لا تقع في مظنّة التّعميم(٥٦)؛ المقصور على الكثرة، ومن هنا يحضر معنى: الأصل التّرجيحيّ؛ الذي يمثِّل طريقة ثانية في معالجة الاستعمالات الخارجة عن مجال الشّيوع بعد أن يستنفذ الأصل السّببي مداه في محاولة التّأويل والرّدّ للخروقات التي تقوِّض من مبدأ الثّبات(٥٧).

ولو نظرنا إلى الأصل السّببي عموما؛ سواء أكان حقيقيّا (عقليّ) أم افتراضيّا (نحويّ)- سنلحظ فيهما الاتّفاق على مبدأ العلاقة؛ الذي هو الاحتياج، ثمّ يفترقان في تعيين مناط هذا الاحتياج؛ إذ الحقيقيّ يعقده في الفرع، والافتراضيّ يعقده في الأصل؛ كما مرّ معنا سابقا.

والمعنى العامّ الذي يشي به الاحتياج- هو أنّ أحد طرفيْ الثّنائيّة محتاج إلى الآخر ليحقِّق غاية معيّنة؛ إذ يسعى الفرع الحقيقيّ إلى تحقيق غاية الوجود، في حين يسعى الأصل الافتراضيّ إلى تحقيق غاية التّأويل والرّدّ؛ لتعزيز مبدأ الثّبات.

وهذا ما لا نجد أيّ إفضاء إليه في الأصل التّرجيحيّ؛ الذي يقوم على مبدأ: التّدافع فيما بين الطّرفيْن (الكثرة والقلّة)؛ ليتسنّم أحدهما لقب: الأصل، والرّاجح، والأجدر، والأحقّ، والأَوْلى؛ ولأجل ذلك لا تنفكّ الأبحاث التي تناولت مدلول الأصل في الاستعمال النّحويّ عموما من تعريفه على وفق مبدأ التّدافع لا الاحتياج؛ فقد جاء في بعض تعريفات الأصل النّحويّ:

- هو ما حقّ التّركيب أن يكون عليه، وإن لم ينطق به(٥٨).
- هو ما ينبغي أن يكون الشّيء عليه(٥٩).
- هو أَوْلى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أيّ تغيير(٦٠).

إنّ التّدافع الذي ينتهجه مفهوم التّرجيح- سيعيدنا مرّة أخرى إلى المعجم، ولكن هذه المرّة تحت إقرار النّحويّ بالمدلول المعجميّ لثنائيّة الكثرة والقلّة؛ ليعترف بعلاقة المقابلة، وليُوقع بموجبها الفصل بين طرفيْ الثّنائيّة على أساس التّناظر؛ فيصدِر في حقّهما حكميْن منفصليْن، لا حكما واحدا، فتصير

(٥٦) : يقول ابن مالك في إعراب المسمى بجمع المذكّر السّالم: (على أنّ المبرّد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع؛ فيقول في المسمى بزيدِين: هذا زيدونٌ، ورأيت زيدونًا، ومررت بزيدونٍ. والأجود إجراؤها مُجْرَى الجمع، ثمّ التزام الياء، وأمّا التزام الواو، وجعل الإعراب في النّون: فقليل، والحمل عليه ضعيف). شرح التّسهيل ١|٨٦.

(٥٧) : انظر: الحكم بالوصف عند النّحاة ١٠٣-١٠٤.

(٥٨) : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢|٥٧٢.

(٥٩) : حاشية الشّيخ ياسين على شرح التّصريح ١|٥٤.

(٦٠) : معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة ١١.

الكثرة إلى حكم الرّاجح، والقلّة إلى المرجوحيّة.

فلِمَ وسم النّحويّ الكثرة الرّاجحة بمفهوم الأصل الحقيقيّ مع المفارقة بينهما في المبدأ (التّدافع والاحتياج)، وفي مركز الاتّصال أيضا (المقابلة والسّببيّة)؟

– لأمريّن:

– أحدهما: أنّه قصد إلى غاية التّعميم في ترجيح الكثرة على القلّة، والتّعميم يعزِّز من مبدأ الثّبات؛ فوسم النّحوي الكثرة الرّاجحة بالأصل للمشابهة بينهما في حالة الثّبات، وأبقى القلّة على رسمها المتغيّر؛ لمّا قطعها عن سبيل التّعميم أو الثّبات.

– والثّاني: أنّ الرّاجح مقدَّم حكما على المرجوح؛ فاتّفق ورتبةَ الأصل الحقيقيّ في تقدّمه على الفرع.

ويوضّح الجدول التّالي خصائص المقابلة بين الكثرة والقلّة التّرجيحيّة، وكيف اشتباكها مع ثنائيّة الأصل والفرع الحقيقيّ:

الثّنائيّة	المبدأ	مركز الاتّصال	جهة الاتّصال	الرّتبة	الحالة
الكثرة	التّدافع	المقابلة لأجل التّرجيح	راجح – أصل	السّبق	التّعميم–الثّبات
القلّة	=	=	مرجوح – فرع	التّراخي	عدم التّعميم–التّغيّر

بقي أن أعقّب على ردّ المراديّ كلامَ ابن خروف لمّا يقول: (أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبنيّ، والكثرة دليل الأصالة)[٦١]– قال المراديّ: (وهو ضعيف؛ لأنّه قد تكثر الفروع، وتقلّ الأصول)[٦٢].

فالمراديّ بعبارته هذه لم يردّ على ابن خروف، وإنّما انحرف عن المعنى الذي أراده ابن خروف؛ لأنّه يتكلّم عن الكثرة النّحويّة؛ التي هي دليل الأصالة؛ وهذا كلام واقع على مضمونه الفنّيّ، لا غبار عليه. أمّا المراديّ فقد انحرف عن الكثرة النّحويّة التي حُملت على الأصل مجازا إلى الكثرة العقليّة التي هي من خصائص الفرع؛ لأنّ الفرع العقليّ يقوم على مبدأ: قابليّة التّعدّد– نظير الفردانيّة التي ينتهجها الأصل العقليّ؛ كالوالد والأولاد، والنّهر والجداول، ويدخل في ضمنها: شقّ مسائل العلم، وتفريعها؛ فهذا عمل عقليّ نظريّ؛ ينتج عنه بالضّرورة: شحّ الأصول، ووفرة الفروع، فابن خروف يتكلّم عن: أصل الكثرة، والمراديّ عن: كثرة الأصل؛ وفرق كبير ما بينهما.

الأصل التّاريخيّ

يذكر منه النّحويّون:

– مُذْ: أصلها: مُنذُ؛ حُذفت منها النّون[٦٣].

– السّين: مقتطعة من سوْف، وكذلك: سَوْ[٦٤].

– مُنذُ: أصلها: مِن الجارّة + ذو الطّائيّة[٦٥].

– لكنّ: مركّبة من: لا + الكاف + إنّ[٦٦].

(٦١) : شرح التّسهيل للمرادي ٨٣، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ ٨٥.
(٦٢) : السّابق.

(٦٣) : الجنى الدّاني ٣٠٤.
(٦٤) : السّابق ٤٥٨-٤٥٩.
(٦٥) : السّابق ٥٠١.

– مهما: مركّبة من: مَهْ: بمعنى: كُفّ + ما الشّرطيّة[٦٧].

– لن: مركّبة من: لا + أنْ[٦٨].

– كلّا: مركّبة من: الكاف + لا[٦٩].

يعتمد النّحويّ في دراسة اللغة على الأنموذج الآنيّ الثّابت؛ الذي يحدّد زمان الدّراسة ومكانها؛ حتّى يحصل على قدر كاف من ثبات الوصف والتّقعيد؛ فثبات الوصف يهيّئ له بناء الأنموذج، وثبات القاعدة يبيح له طرد هذا الأنموذج، وصلاحيّته للمحاكاة.

وعندما ينتقل النّحويّ بدراسته من البُعد الأفقيّ (جغرافيّ) إلى البُعد الرّأسيّ (تاريخيّ) فهو يتعامل مع أنموذج خارجٍ عن إطار الاستعمال الفصيح؛ الذي يرصده شفهيّا: إلى نوع من الحدس الغيبيّ الميتافيزيقيّ، دون أن يكون له ظهير من الشّواهد أو التّوثيقات التّاريخيّة.

والخلاف الذي تنتجه أمثال هذه المسائل لا طائل من ورائه سوى ملاحظة الطبيعة التّطوريّة لظاهرة النّحت اللغوي، فيتمّ إرجاعها إلى طورها السّابق من خلال عمليّة تفكيك هذه المنحوتات؛ تماما كما يحصل من تفكيك النّحويّ لمركّبات حروف المعاني.

إلا أنّ اشتمال المدوّنات النّحويّة على هذا النّوع من الدّراسة يعدّ خرقا صريحا للآليّة المنهجيّة التي يضطلع بها النّحويّ من مكانيْن:

– من الملاحظة الحسّيّة إلى الحدْس الغيبيّ.

– ومن الوصف الآنيّ إلى التّحليل التّطوّريّ.

هناك نوع آخر من المركّبات التي يدرسها النّحويّ تاريخيّا؛ هي المركبّات الإسناديّة والوصفيّة والعطفيّة والمزجيّة والإضافيّة؛ المنقولة عن المعنى التّركيبيّ إلى المعنى الإفراديّ؛ كمثال: تأبّط شرّا، وشابَ قرناها، وسيبويه، وعبد الله، ونحو ذلك.

أو المنقولة عن وظيفة إلى أخرى؛ وهي مفردة في كلتا الحالتيْن؛ كعُمَر معدول عامِر، وكحذامِ معدول حاذِمة، ونحو ذلك.

هذا النّوع من التّطوّر يختلف عن مركّبات حروف المعاني من جهة ورود الاستعمال في الطّور السّابق، والبحث فيها مقبول تطوّريّا؛ لأنّه يعضّده النقل، بعيدا عن الحدْس الغيبيّ كما في حروف المعاني.

أيضا: البحث فيها مقبول نحويّا؛ لأنّه ينتج عنه تغيّر في تسمية الوظائف عند كلّ طور، والنّحويّ معنيّ بمتابعة التّغيّرات التي تجري على الوظائف في حدود الاستعمالات المنجَزة.

أمّا من ناحية دلالة تسمية الأصل في الدّراسة التّاريخيّة التّطوّريّة فهي تسمية جائية من صلب نظريّة الأصل، وتمثّله تمثيلا حقيقيّا من حيث المبدأ والعلاقة وجهة الاتّصال والرّتبة والحالة.

فمبدأ الاحتياج ظاهر في الفرع؛ لأنّه يلزم من وجوده وجود الأصل؛ فلولا (سوْف) ما كانت (السّين)؛ عند من يرى: بأنها مقتطعة من (سوْف).

ومبدأ الاحتياج هذا تفسِّره علاقة السّببيّة الخاصّة؛

---

(٦٦) : السّابق ٦١٧.
(٦٧) : السّابق ٦١٢.
(٦٨) : السّابق ٢٧١.
(٦٩) : السّابق ٥٧٨.

والتي تشكِّل مركز اتّصال فيما بين الفرع وأصله؛ فتكون جهة الاتّصال في (سوْف): كونها سببا، وفي (السّين): كونها أثرا.

و(السّين) يلزم أن تكون متراخية زمنيّا عن أصلها (سوْف).

أمّا حالة تغيّر الفرع أمام الأصل؛ فله ثلاثة مظاهر:

– المظهر الأوّل: التّغيّر عن الأصل بالزّيادة: فيزعم ثعلب أنّ حرف الرّدع والزّجر: (كلّا): متركّب من: كاف التّشبيه + لا؛ التي للرّدّ – المقابلة لـ: نَعَمْ –، وزِيد بعد الكاف لام، فشُدِّدَتْ؛ لتخرج عن معناها التّشبيهيّ(٧٠).

– المظهر الثّاني: التّغيّر عن الأصل بالنّقصان: وهذا أغلب ما تجري عليه مركّبات حروف المعاني؛ كاقتطاع (السّين) من (سوْف)، وتركّب (لَنْ) من: لا + أنْ.

ويدخل في ضمنه: عُمَر معدول: عامِر، وحَذَامِ معدول: حاذِمة(٧١).

– المظهر الثّالث: التّغير عن الأصل معنى، ومساواته لفظا: وينساق وراءه جميع المركّبات الإسناديّة والوصفيّة والعطفيّة والمزجيّة والإضافيّة؛ كتأبّط شرّا، وسيبويه، وعبد الله، وما أشبه ذلك؛ عندما يتّجه فيها المعنى من التّركيب إلى الإفراد؛ فيصير الإدراك للمفرد لا للنّسبة(٧٢).

دلالة المشاكلة على الأصليّة والفرعيّة

المشاكلة في النّحو في عمومها تعني: العناية بالشّكل على حساب المضمون، وهي عبارة عن استجابة لفظيّة لمحفِّز خارجيّ؛ كان السّبب في إبطال المضامين الفنّيّة، أو الأحكام التي تستحقّها تلك الألفاظ أو التّراكيب.

أمّا المشاكلة في خصوصها: فلها طريقان؛ يتّفقان في الغاية؛ وهي حصول المناسبة الشّكليّة من خلال خرْق المضامين، ويفترقان في الوسيلة أو طريقة الوصول إلى تلك الغاية.

– الطّريق الأوّل: المشاكلة الطّرديّة؛ مشاكلة الكلّ للجزء:

يعبَّر عنه في أصول النّحو بقياس الطّرد، وفي النّحو بمصطلح: طرد الباب على وتيرة واحدة، ويعرّف له الدّكتور محمّد القرشي بقوله: (هو تعميم حكم ثبت في بعض أفراد الباب لعلّة على سائر الباب، مع انتفاء العلّة التي ثبت بها الحكم؛ ليكون الباب كلّه على طريقة واحدة، ولا يختلف)(٧٣).

ويشرح الأنباريّ آليّة توظيف هذا النّوع من المشاكلة في تحليل المسألة النّحويّة؛ فيقول: (قالوا: يَعِدُ، والأصل فيه: يَوْعِدُ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ، والأصل فيها: أَوْعِدُ، ونَوْعِدُ، وتَوْعِدُ؛ فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين

---

(٧٠) : الجنى الدّاني ٥٧٨.
(٧١) : الكتاب ٣|٢٧٧-٢٧٨.
(٧٢) : فتصير لفظة (عبد الله) علما لمفرد، بعد أن كانت وصفا إضافيّا؛ يتمثّل في توجّه المعبوديّة إلى الله سبحانه.

(٧٣) : طرد الباب على وتيرة واحدة، ومظانّه في العربيّة ٧٥٧، وإلى نفس المعنى أشار الأنباريّ في تعريفه بقياس الطّرد؛ إذ يقول عنه: (هو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلّة). لمع الأدلّة ١١٠.

ياء وكسرة– حملا على يَعِدُ...، وكذلك قالوا: أُكْرِمُ، والأصل فيه: أُأَكْرِمُ؛ فحذفوا إحدى الهمزتيْن استثقالا؛ لاجتماعهما، وقالوا: نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، والأصل فيها: نُؤَكْرِمُ، وتُؤَكْرِمُ، ويُؤَكْرِمُ...؛ فحذفوا الهمزة، وإن لم يجتمع فيها همزتان– حملا على أُكْرِمُ؛ ليجري الباب على سَنَن واحد)[٧٤].

والأنباريّ نفسه هو من أدرج مفهوم طرد الباب في المشاكلة لمّا يقول: (وإنّما حُذفت الواو من يَعِدُ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمّ حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف؛ كلّ ذلك لتحصيل التّشاكل، والفرار من نفرة الاختلاف)[٧٥].

– الطّريق الثّاني: المشاكلة غير الطّرديّة؛ مشاكلة الجزء للجزء:

وهذا النّوع من المشاكلة يتّخذ سلوكا شاذّا؛ بحيث يصعب التّنبّؤ بمظانّه في كلام العرب، فصرفه النّحاة عن التّعميم إلى المحافظة على صورته السّماعيّة كما وردت عن العربيّ الفصيح، ويضربون المثال عليه بصرف ما لا ينصرف في قراءة: {سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا}[٧٦].

وأكثر ما يرد هذا النّوع في باب الضّرورات عندما يحقّق غرضا شكليّا (صوتيّا):

– كرعاية الجرس الموسيقيّ: في قراءة: {سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا}.

– أو الوزن والقافية: في قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، وشيْطانٌ نَيْطانٌ[٧٧].

– أو الفاصلة القرآنيّة: يقول الطّاهر بن عاشور عند قوله تعالى: {وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ}[٧٨]: وإيثار صيغة التّثنية هنا لمراعاة الفواصل السّابقة واللاحقة، والمراد بها الجمع[٧٩].

– أو المجاورة: في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ[٨٠].

وضابط هذا النّوع من المشاكلة: (انزياح اللفظ شذوذا عن حكمه في أمثاله إلى حكم غيره الذي وقع في معيّته؛ تحقيقا لمناسبة لفظيّة بينهما).

فلفظة (سلاسل) مضمونها الفنّيّ أو حكمها في أمثالها: هو المنع من الصّرف؛ لأنّها جاءت على صيغة منتهى الجموع، ولكنّها انزاحت عن مضمونها إلى مضمون غيرها (المؤثّر الخارجيّ)؛ وهي لفظة (أغلال) التي وقعت في معيّتها؛ تحقيقا للمناسبة اللفظيّة؛ وهي: رعاية الجرْس الموسيقيّ للفظة (أغلال) المصروفة؛ فصرفت لفظة (سلاسل) كما صرفت (أغلال).

وعملا بما يقتضيه ضابط المشاكلة غير الطّرديّة لا نستطيع أن نضمّ إلى المشاكلة حكم الإتباع اللفظيّ؛ كما في مسألة تابع معمول اسم الفاعل المجرور[٨١]؛ إذ يجوز معه الجرّ حملا على اللفظ، والنّصب حملا

(٧٤) : الإنصاف ١|٢٣٩.
(٧٥) : الإنصاف ١|١٢-١٣.
(٧٦) : سورة الإنسان ٤. وقد قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: سلاسلًا؛ منوّنة. انظر: السّبعة في القراءات ٦٦٣، والإصباح في شرح الاقتراح ٢٣٢.
(٧٧) : المزهر ١|٣٢٤.
(٧٨) : سورة الرّحمن ٤٦.
(٧٩) : التّحرير والتّنوير ٢٧|٢٦٥.
(٨٠) : مغني اللبيب ٨٩٤.
(٨١) : انظر: شرح ابن عقيل ٣|١١٨.

على المحلّ، كقولك: زيدٌ مبتغي جاهٍ ومالا، ويجوز أيضا: ومالٍ؛ حملا على اللفظ، ولا يعني ذلك المشاكلة إطلاقا؛ لأنّ اللفظ باقٍ على حكمه؛ إمّا الجرّ أو النّصب، فلم يحصل له الانزياح عن حكمه في أمثاله، بل هو واقع على حكمه في أمثاله، وغير خارج عن مضمونه الفنّيّ، ويضاف إلى ذلك أنّ الإتباع في هذا الموضع طرديّ، وليست كذلك المشاكلة؛ فينماز بذلك حكم الإتباع هنا عن الحكم بالمشاكلة.

ونتّجه الآن إلى فحص عبارة الأنباري لمّا يزعم أنّ الكوفيّين احتجّوا لأصالة الفعل أمام المصدر بقولهم: (إنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله؛ ألا ترى أنّك تقول: قاوَمَ قِواما؛ فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول: قامَ قِياما؛ فيعتلّ لاعتلاله؛ فلمّا صحّ لصحّته، واعتلّ لاعتلاله- دلّ على أنّه فرع عليه)[٨٢].

فيردّ عليهم يقول: (إنّما صحّ لصحّته، واعتلّ لاعتلاله- طلبا للتّشاكل؛ وذلك لا يدلّ على الأصليّة والفرعيّة)[٨٣].

وهنا سأعقد سؤالَيْن ضروريّيْن في نجاعة عمليّة التّحليل:

- الأوّل: هل حضر مفهوم المشاكلة في عبارة الكوفي؟

- والثّاني: هل تدلّ المشاكلة على الأصليّة والفرعيّة؟

لو تأمّلنا عبارة الكوفيّ من منظور مفهوم المشاكلة- لرأينا أنّها لا تنسجم والمفهوم المعتبَر للمشاكلة؛ فالمشاكلة تنتهج سلوك خرق المضمون الفنّيّ على حساب الشّكل أو الرّسم، والمصدر المعتلّ الذي رشّحه الكوفيّون في مثالهم (قامَ قِياما) لم يتعرّض لمؤثِّر خارجيّ كي يستجيب له على حساب المؤثِّر الذّاتيّ؛ فهو لم يعتلّ لاعتلال الفعل، إنّما أُعِلّ جريًا على مضمونه وحكمه في أمثاله؛ بأن تحرّكت الواو في (قِوَامًا)، وانكسر ما قبلها؛ فقلبت ياءً، وقالوا فيه: (قِياما)، ولم يحصل معه نفس الخرق الذي جرى على أخوات (أُكْرِمُ) و(يَعِدُ).

وممّا يُفسِد أيضا دعوى استجابة المصدر للفعل طلبا للتّشاكل- أنّا نقع على مصادر خالفت طريق الفعل المعتلّ فصحّت غير عابئة بتأثيره عليها؛ من مثل: صامَ صَوْما، بل جعل الصّرفيّون من وسائل الكشف عن أصل الحرف المعتلّ- النّظر في المصدر؛ لأنّه قد يخالف طريق الفعل، فيصحّ، وإنّ اعتلّ فعله؛ تماما كما كشف لنا مصدر (صامَ) انقلاب الألف عن الواو التي في (الصّوْم).

فدعوى الكوفيّ في استجابة المصدر للفعل في الصّحّة والإعلال- غريبة، وتصنيف الأنباريّ لدعواهم تحت مفهوم المشاكلة- أشدّ غرابة من ادّعاء الأوّل.

أمّا عن دلالة المشاكلة على الأصليّة والفرعيّة- فأحبّ أن أشير ابتداء إلى أنّ المعيار الذي توزن به ثنائيّةُ الأصل والفرع الحقيقيّ- غيرَها من الثّنائيّات

(٨٢) : الإنصاف ١|٢٣٥-٢٣٦.
(٨٣) : السّابق ١|٢٣٩.

المدرَجة تحتها: هو معيار بيانيّ، وليس منطقيّا؛ هو معيار يوزِن الحقيقة من المجاز، ولا يوزِن الصّواب من الخطأ، وهو معيار ينظر في أدنى مشابهة مع أيّ خصيصة من خصائص الأصل الحقيقيّ ليعطي الثّنائيّة الدّخيلة حقّ الانضمام إلى شعار الأصل والفرع.

معيار يهتمّ بالمشابهة على حساب المطابقة؛ إذ ليس من شرطه أن تتطابق جميع الخصائص بين الأصل الحقيقيّ والأصل الدّخيل؛ حتّى يحقّ له أن يحكم بصواب الإدراج من خطئه.

هو معيار نسبيّ، وليس حَدِّيًّا؛ يقوم على ملاحظة المشابهة، وليس التّحقّق من المطابقة؛ وعملا بهذا الفارق الجوهريّ- ليس من حقّنا من حيث المبدأ أن نقطع المشاكلة عن سبيل ملاحظة الفرع من الأصل بين الثّنائيّات المتشاكِلة.

هذا من حيث المبدأ، أمّا من زاوية المضمون الفنّيّ فللمشاكلة النّحويّة طريقان مختلفان على قدر ما يحقّقانه من المصلحة التي تخدم الخطّة المنهجيّة لعلم النّحو:

- أوّلا: المشاكلة الطّرديّة:

يعلِّل الأنباريّ لعدم دلالة المشاكلة الطّرديّة على الأصليّة والفرعيّة- بأنّ أخوات (يَعِدُ) و(أُكْرِمُ) محمولة عليها في الحذف، وإن خلت من سببه؛ ولا يدلّ ذلك على أنّها مشتقّة من (يَعِدُ) و(أُكْرِمُ)؛ فلا نقول: إنّ (يَعِدُ) و(أُكْرِمُ) أصل، وباقي أخواتهما فرع عليهما[٨٤].

وأعقّب على كلامه بأمريْن:

- أحدهما: أنّ المشاكلة الطّرديّة من حيث المبدأ- صالحة للانضمام إلى شعار الأصل والفرع، وإنْ حصل، وأقام أيّ نحويّ دعوى الأصالة والتّفرّع على المشاكلة الطّرديّة- فلا تثريب عليه في دعواه.

وقد اجتهدتُ لأثبت صلاحيّة المبدأ الذي عقدتُه فوجدتُ رضيّ الدّين الأستراباذي قد أقام هذا الادّعاء لمّا تكلّم في مسألة: دخول نون الوقاية على الفعل قبل ياء المتكلِّم؛ لعلّة مع بعض الأفعال، وطردا للباب مع الباقي؛ فيقول: (فإن قلت: فكان يجب ألا تجلب -يعني نون الوقاية- في نحو: يدعوني، وضربوني، واضربوني، ورَمانِي، وضرباني، واضرباني، واضربيني- وأن يقولوا: يَدْعِيَّ، وضربُيَّ، واضرِبُيَّ، ورَمايَ، وضربايَ، واضربايَ، واضرِبِيَّ.

قلتُ: ذلك إجراءً لباب الفعل مُجرى واحدا، وحملا للفرع على الأصل؛ لأنّ أصل الفعل هو الصّحيح اللام الخالي من الضّمائر المرفوعة المتّصلة، ولو لم تُجلَب له نون الوقاية لدخله الكسر؛ فحُمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النّون أيضا؛ وهو المعتلّ اللام، والمتّصل به الضّمائر المذكورة)[٨٥].

- والثّاني: أنّ هذا النّوع من المشاكلة تتحقّق فيه غاية الطّرد والتّعميم؛ إذ يصدق الحكم على الجزئيّات تحته أو أكثرها، ولكن لمستُ في المجمل إعراضا من

---

(٨٤) : الإنصاف ١|٢٣٩.

(٨٥) : شرح الرّضي على الكافية ٢|٤٥٢، وطرد الباب على وتيرة واحدة ومظانّه في العربيّة ٧٧٠.

النّحويّ عن تحليته بوسم الأصليّة والفرعيّة، وأفسّر هذا الإعراض بأنّ المشاكلة الطّرديّة قد انقلبت تماما على فلسفة الأصل النّحويّ الكمّيّ؛ الذي يؤصّل للكثرة، ثمّ يردّ القلّة إليها من خلال وسمها بالتّفرّع عن أصل الكثرة؛ هكذا جرت سُنّة التّقعيد النّحويّ في الأحكام الكمّيّة.

أمّا المشاكلة الطّرديّة فتسير على عكس المزاج المنهجيّ؛ إذ تُؤسَّس فيه الكثرة على القلّة، فأعرض النّحويّ عن إدراج المتشاكليْن في ثنائيّة الأصل والفرع؛ حتّى لا ينقلب على أعرافه المنهجيّة؛ التي تلتزم التّفريق بين الأصليْن: العقليّ (الحقيقيّ) والنّحويّ (المجازيّ).

وانظر إلى كلام الصّبّان شارحا عبارة الأشموني لمّا يقول: (وأمّا نحو: ضَرَبْتَ، وانطَلَقْنَا، واسْتَبَقْنَ- فالسّكون فيه عارض؛ أوجبه كراهتهم توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة)[٨٦].

فيقول الصّبّان معلِّقا: (قوله: كراهتهم توالي أربع متحرّكات؛ أي: في الثّلاثيّ، وبعض الخماسيّ كـ: انطَلَقْتُ، وحُمل الرّباعي والسّداسيّ وبعض الخماسيّ كـ: تَعَظَّمْتُ- عليه؛ إجراء للباب على وتيرة واحدة، وإنّما حُمل الأكثر على الأقلّ لأنّ في حمله على الأقلّ دفع المحذور، بخلاف العكس)[٨٧].

وتأمّل في عبارته لمّا عطف بالواو مستدركِا الخرْق المنهجيّ في المشاكلة الطّرديّة عند قوله: (وإنّما حُمل الأكثر على الأقلّ...)؛ فاعتذر عن وقوع الخرق المنهجيّ بأنّه دفع للمحذور من اختراق قاعدة: كراهة العربيّ توالي أربع متحرّكات؛ فعالج الخرق بخرق مثله.

– ثانيا: المشاكلة غير الطّرديّة:

وهذا النّوع صالح –أيضا– من حيث المبدأ أن يقع في مظنّة المشابهة مع الأصل الحقيقيّ؛ فيُلحق به مجازا، ولكنّ النّحويّ أعرض تماما عن إدراجه في ثنائيّة الأصل والفرع؛ لأنّه ليس من عمل النّحويّ ولا من فلسفته التّأصيل للشّذوذات.

ويفترق هذا النّوع من المشاكلة عن الأوّل من طريق وقوع المؤثّر الخارجيّ في معيّته ملفوظا به؛ كما في قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ؛ فلا بدّ من حضور لفظة (حَسَن) في التّركيب في معيّة اللفظ الملحق به: (بَسَن)، وكذلك القول في قراءة: {سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا}، وهَلُمَّ جَرًّا.

الخاتمة

– قامت هذه الدّراسة على متابعة الخصائص التي يفرزها اشتباك الفرع مع الأصل؛ فيقدح الذّهن بوقوع الثّنائيّة من عدمه؛ إذ جرى تأطير تلك الخصائص من خلال عزلها عن الأمثلة الحسّيّة المغلّفة بها؛ حتّى يتحقّق لها التّجريد؛ وبموجبه: صار يصلح في حقّها التّعميم؛ لتنطبق على مثالات لا حصر لها.

– وهذه المثالات بدوْرها لا تندرج تحت شعار الأصل والفرع إلا من خلال علاقتيْن فقط: إمّا المطابقة الكلّيّة في جميع خصائص الأصل، أو المشابهة الجزئيّة مع بعضها؛ وهو ما يعبَّر عنه في

---

(٨٦) : حاشية الصّبّان ١|٨٧.
(٨٧) : السّابق.

المطابقة الكلّيّة بالحقيقة، وفي المشابهة الجزئيّة بالمجاز.

– والنّحويّ لمّا استعان بثنائيّة الأصل والفرع لم يكن بصدد عمليّة استنساخ أو اجترار للمنجَز الذّهنيّ بحذافيره، إنّما أجرى عليه تعديلات في بعض الخصائص؛ ليراعي الشّخصية المستقلّة للكيان النّحويّ؛ بدليل: تفضيله للممارسة المجازيّة على الحقيقيّة في تأطيره للثّنائيّات الوظيفيّة بشعار الأصل والفرع؛ كما يحصل في الكثرة والقلّة.

– وبدليل: إعراض النّحويّ عن وسم المشاكلة الطّرديّة بالأصليّة والفرعيّة، مع صلاحيّتها لذلك الإدراج؛ لأنّها تنقلب على أعرافه المنهجيّة التي يؤسّس لها من خلال استعانته بنظريّة الأصل.

والحمد لله أوّلا وآخرا.

قائمة المصادر والمراجع

– الأزهريّ محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت–لبنان، ط١ –٢٠٠١م.

– الأصفهانيّ شمس الدّين، بيان المختصر؛ شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمّد مظهر بقا، دار المدني، ط١ –١٩٨٦م.

– الأنباري أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت –لبنان، ط٢ –١٩٧١م.

– الأنباريّ أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار إحياء التّراث العربي، بيروت –لبنان.

– الأنباريّ أبو البركات، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، تحقيق: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، ط٢ –١٩٩٦م.

– الأندلسيّ أبو حيّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق –سوريا، ط١.

– الأنصاريّ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

– الأنصاري ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق –سوريا، ط٦ –١٩٨٥م.

– البصري أبو الحسيْن محمّد بن علي، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، ط١ –١٤٠٣ه.

– التّفتازاني سعد الدّين، شرح التّلويح على التّوضيح لمتن التّنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، ط١ –١٩٩٦م.

– الجوهري إسماعيل بن حمّاد، الصِّحاح تاج اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط٤ –١٩٨٧م.

– حسين يوسف وعبد الفتّاح الصّعيدي، الإفصاح في فقه اللغة، مكتب الإعلام الإسلامي، قُمْ –إيران، ط٤ –١٤١٠ه.

– الخضريّ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل

على ألفيّة ابن مالك، ضبط: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت –لبنان، ط١ –٢٠٠٣م.

– الخوّام رياض بن حسن، التّقدير النّحوي، أروقة للدّراسات والنّشر، عمّان –الأردن، ط١ –٢٠١٨م.

– الرّازي فخر الدّين، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر العلواني، نشر جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض –السّعوديّة، ط١ –١٤٠٠هـ.

– الرّضي الأستراباذي، شرح الرّضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥م.

– الرّضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، ١٩٧٥م.

– الزّركشيّ بدر الدّين، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١ –١٩٩٤م.

– السّبكي تقيّ الدّين وولده تاج الدّين، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ١٩٩٥م.

– ابن السّرّاج أبو بكر محمّد بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت –لبنان، ط١ –١٩٨٥م.

– سيبويْه، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، ط٣ –١٩٨٨م.

– السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في أصول النّحو، ضبطه: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، دمشق– سوريا، ط٢ –٢٠٠٦م.

– السّيوطي جلال الدّين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، ط١ –١٩٩٨م.

– السّيوطي جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، مصر.

– الشّثري سعد بن ناصر، الأصول والفروع، دار كنوز إشبيليا، الرّياض –السّعوديّة، ط١ –٢٠٠٥م.

– الشّريف الجرجاني، التّعريفات، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٢ –٢٠٠٣م.

– الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، ط١ –١٩٩٧م.

– الطّوفي أبو الرّبيع، شرح مختصر الرّوضة، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، ط١ –١٩٨٧م.

– عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة حلب –سوريا، ٢٠٠٥م.

– عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة –مصر، ط١٥.

– ابن عاشور محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنّشر، ١٩٨٤م.

– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك،

تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة –مصر، ط٢٠ –١٩٨٠م.

– العكبري أبو البقاء، مسائل خلافيّة في النّحو، تحقيق: محمّد خير الحلواني، دار الشّرق العربي، بيروت–لبنان، ط١ –١٩٩٢م.

– العليميّ، حاشية الشّيخ يس العليمي على شرح التّصريح، دار الفكر، بيروت –لبنان.

– الفرّاء أبو يعلى، العدّة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد المباركي، ط٢ –١٩٩٠م.

– ابن فارس أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، اعتنى به: محمّد مرعب وفاطمة أصلان، دار إحياء التّراث العربي، بيروت –لبنان، ط١ –٢٠٠١م.

– الفهميّ توفيق بن زايد، الحكم بالوصف عند النّحاة، رسالة دكتوراه، كلّيّة اللغة العربيّة –جامعة أمّ القرى بمكّة، ٢٠١٩م.

– الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت –لبنان، ط٨ –٢٠٠٥م.

– الفيّومي أحمد بن محمّد، المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشّناوي، دار المعارف، القاهرة –مصر، ط٢.

– القرشي محمّد حمّاد، طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانّه في العربيّة، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشّريعة واللغة العربيّة وآدابها، ج١٥، ع٢٥، شوّال ١٤٢٣هـ.

– القرافي شهاب الدّين، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، شركة الطّباعة الفنّيّة المتّحدة، ط١ –١٩٧٣م.

– الكفويّ أبو البقاء، الكلّيّات، تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط٢ –١٩٩٨م.

– اللبدي محمّد سمير، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت –لبنان، ط١ – ١٩٨٥م.

– مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، نشر دار الدّعوة.

– ابن مجاهد، كتاب السّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢ – ١٤٠٠هـ.

– محمود فجّال، الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق –سوريا، ط١ –١٩٨٩م.

– المراديّ الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، ط١ –١٩٩٢م.

– المرادي الحسن بن قاسم، شرح التّسهيل، تحقيق: محمّد عبد النّبي عبيد، مكتبة الإيمان، مصر، ط١ –٢٠٠٦م.

– الملخ حسن خميس، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، دار الشّروق، عمّان –الأردن، ط١ – ٢٠٠١م.

– ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد ومحمّد المختون، دار هجر للطّباعة، ط١–١٩٩٠م.
– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٣ –١٤١٤هـ.
– ابن الورّاق، علل النّحو، تحقيق: محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض–السّعوديّة، ط١ – ١٩٩٩م.
– ويكيبيديا؛ الموسوعة الحرّة، الشّبكة العنكبوتيّة.
– يحيى هويدي، مقدّمة في الفلسفة العامّة، دار الثّقافة، القاهرة –مصر، ط٩ –١٩٨٩م.

The Philosophy of Grammar Origin: An Analytical and Comparative Study

TOUFEEQ ZAYED MOHAMMED AL FHMI
Assistant Professor
Abdulaziz University, Jeddah Saudi Arabia king
Department of Islamic Culture and Language Skills, College of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Rabigh Branch

Abstract. the theory of the origin is a separate entity between the binaries, with its own characteristics and dimensions, or to say: it has supreme abstract properties; it applies to countless particles, and in the way of arriving at an inherent understanding of the philosophy of the grammatical origin, the process of abstraction of dual origin and the real branch was necessary for the success of this comparative study And knowing the points of contact between the two original: the mental and the grammatical, and whether there was a rumor of grammar for this mental achievement in its entirety, or is it that in using this theory, he made the necessary adjustments to it in order to take care of his artistic specificity؟